www.kassiounpaper.com

831

الاحد 08 تشرين الاول 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



موازنة 2018
لا زيادة في الرواتب والأجور

[14]

الافتتاحية

صفعة جديدة للمتشددين

تضاف يوماً بعد يوم وقائع جديدة، تؤكد على استكمال محاصرة القوى المتشددة في منصة الرياض، وتحجيم دورها، ودفعها إلى المزيد من التراجع، عن مواقفها، وبالدرجة الأولى: مسألة الشروط المسبقة في عملية التفاوض، فالسمّة الأساسية في سيرة هذا الكيان السياسي منذ نشأته هي: التراجع، رغم الصلف الأجوف الذي فقد كل مبررات وجوده، فمن رفض مبدأ الحل السياسي إلى القبول به، ومن بدعة «الممثل الشرعي والوحيد» للشعب السوري، إلى صيغة الممثل الشرعي فقط، ومن عدم الاعتراف بمنصتي موسكو والقاهرة، إلى الامتثال للأمر الواقع والتفاوض مع المنصتين، ومن رفض مسار أستانا إلى التسليم به، كخيار موازٍ ومكمل لمسار جنيف، ومن رفض بحث السلال بالتوازي والتزامن، إلى قبول ذلك، كلها وقائع متتالية تؤكد أن هذا التراجع، بات خياراً إجبارياً ووحيداً لهذا الكائن، الذي يعتبر بأغلبيته كائناً طارئاً ومُصنّعاً ومفروضاً على الشعب السوري.

أول ما يكشف عنه مسلسل التراجع أنف الذكر، وخصوصاً بعد انحسار قوى الإرهاب وتحديداً داعش والنصرة، والنجاح اللافت لمناطق خفض التصعيد، هو: خطأ الخيارات السياسية التي اعتمدها الائتلاف، وخصوصاً الاعتماد على القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، ويكشف أيضاً عن هزيمة قوى التشدد من كل شاكلة ولون، أمام قوى الحل السياسي، التي تعزز مواقعها باستمرار وتتقدم خياراتها السياسية، رغم الألغام والمحاولات كلها التي تُبذل لمنع هذا الحل أو الالتفاف عليه، من متشددي الطرفين، فالتراجع المستمر لما يسمى «الائتلاف» يساهم موضوعياً في إزالة ذرائع متشددي النظام.

يعتبر التهافت السعودي أمام موسكو، والزيارة التي يقوم بها سلمان بن عبد العزيز صفعة جديدة على وجه قوى التشدد في الائتلاف، فمن المعروف أن السعودية كانت من الرعاة الأساسيين لهذه القوى، وها هي تستبدل مواقفها السابقة من روسيا الاتحادية بخياراتها المعروفة، وسياساتها في المنطقة، وتقبل بالأمر الواقع الذي يفرضه ميزان القوى الدولي الجديد، بعد أن بات الراعي الأساس للحل السياسي، أي الطرف الروسي في موقع يمكنه من التأثير على مواقف معسكر التشدد كله.

إن الانفتاح السعودي على موسكو، بالإضافة إلى دلالاته فيما يتعلق بالتوازن الدولي بشكل عام، فإنه بالنسبة للأزمة السورية يعني: أن تسجيل قوى التشدد في سجل الأيتام، بات أمراً ملموساً، فلا حول لها ولا قوة، أمام زخم العملية السياسية، وإن القوى الوطنية السورية، قوى الحل السياسي التوافقي في كل مواقعها وباصطفافاتها المختلفة، قوى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، باتت في مكان يؤهلها لتحقيق المزيد من التقدم والانتصار في المعركة القاسية التي تخوضها، وإزالة ما تبقى من العراقيل عن طريق الحل السياسي، ومنها: مسألة تشكيل الوفد الواحد، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، كما هي، ودون تفسيرات بائسة، من هنا أو هناك.

شؤون عمالية



أين تكمن المشكلة الجوهرية؟

02

ملف «سورية 2017»



الخطاب القومي.. تخادم الأضداد!

06

شؤون محلية



التهريب.. «تراخ» والخزينة أكبر الخاسرين

08

شؤون استراتيجية



«حرب المخدرات» الرأسمالية...

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الأجور بين خيارين!

كان القاسم المشترك لمداخلات أعضاء مجلس الاتحاد العام الذي انعقد مؤخراً بحضور الحكومة، هو الوضع المعيشي للطبقة العاملة المتدهور ارتباطا بارتفاع الأسعار، وعدم قدرة الأجور على مجاراتها لا من قريب ولا من بعيد، والحكومة كمستمع جيد لتلك المداخلات بدليل رَدها المستفيض عليها، كانت لياقتها عالية وحاذقة في ردودها تجاه مطالب الكوادر النقابية بما يتعلق بزيادة الأجور، حيث ربطتها بزيادة الإنتاج، والأخيرة تحتاج إلى موارد، والموارد في جيوب أصحاب الرساميل، وأصحاب الرساميل حتى يفتحوا جيوبهم يطالبون بثمن «مغامرتهم» والثمن المطلوب قد يكون باهضاً وطنياً.

إذاً: النتيجة التي يمكن استخلاصها من تلك المناكفات التي جرت كلها، أن الحكومة ليست في وارد زيادة الأجور، ووزير المالية في تصريحه مؤخراً عن ميزانية العام القادم، أشار إلى الزيادة في كتلة الأجور، وهي المتعلقة بالترفيع المستحق للعمال كل عامين، وحتى هذا الترفيع يحرم منه العمال الذين وصلت أجورهم إلى السقف المحدد لهم في سلم الأجور وهم بالآلاف.

إن استمرار الحكومة في تقديم الذرائع الواحدة تلو الأخرى، تهرباً من مطالب العمال وعموم الفقراء من أجل تحسين وضعهم المعيشي يعني الاستمرار في تعميق الأزمة، واستنبات عناصر جديدة، أي: حطب جديد قد يشتعل في لحظة ما، وقد يكون لهيبها أقوى من لحظة انفجارها الأولى، لأن الأزمة راكمت الكثير من الفقر والتهميش، ليس بفعل الحرب فقط، بل لعبت السياسات الحكومية دوراً مهماً في تعميق الفرز الطبقي، ومؤشرات الدخل الوطني المبينة للعلاقة بين الأجور والأرباح، تدلل على حجم الكارثة التي تعيشها الطبقة العاملة، بالمقابل أيضاً توضح حجم النهب العالي لقوى رأس المال بأشكالها وألوانها المتعددة.

النقابات في طرحها على الحكومة زيادة الأجور، هل كانت تراهن على استجابة الحكومة لمطلبها؟ وإذا كان الجواب بالنفي، ما هي البدائل المطلوبة للضغط من أجل تحسين الوضع المعيشي للعمال والذي جزء أساسي منه رفع الأجور؟.

الطبقة العاملة السورية تحت تأثير واقعها المعيشي ستضغط بطرق مختلفة من أجل حقوقها على الأطراف المعنية كلها بتحسين مستوى معيشتها بما فيها النقابات، فأيهما سيكون أعلى تأثيراً على النقابات الطبقة العاملة، أم الأطراف الأخرى ذات التأثير المباشر على القرار المستقل للنقابات؟. سنعيش ونرى القادم من الأيام.

أين تكمن المشكلة الجوهرية؟



طريقة توزيع الثروة بين الأرباح والأجور هي جوهر الصراع بين أصحاب الربح وأصحاب الأجور، فكلما زادت نسبة أصحاب الربح من الثروة وتمركزت في أيدي القلة القليلة، كلما تدهورت الأوضاع الاقتصادية وزاد مستوى بؤس وفقر الطبقة العاملة، مما قد يقود البلاد إلى إعادة إنتاج الأزمة، ويتحول معها الصراع بشكله الحالي إلى صراع قد يأخذ أشكالاً أكثر ضراوة وخطورة.

■ ميلاد شوقي

أسباب انفجار الأزمة تفاقمت أكثر

كانت نسبة توزيع الثروة في سورية قبل انفجار الأزمة 75 % لصالح أصحاب الربح والذين لا تتجاوز نسبتهم 25% من الشعب، بينما يذهب 25% من الثروة إلى 75 % من الشعب وهم أصحاب الأجور.

مع العلم أن نسبة توزيع الثروة في الدول الرأسمالية الغربية 60 % لأصحاب الربح و40 % لأصحاب الأجور، وهذا التوزيع كان نتيجة لصراع الدول الغربية مع المعسكر الاشتراكي فكانت تلك الدول مضطرة إلى تقديم تنازلات للطبقة العاملة، خوفاً من انتشار الأفكار الاشتراكية في بلدانها، وتحاول الدول الرأسمالية المحافظة على هذه النسبة حيث تعتبر أي خلل في هذا الميزان يدق ناقوس الخطر في مجتمعاتها.

خلال الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد حصل عكس ما كان يفترض أن يحدث، فبدل أن تتراجع الحكومة عن سياساتها الاقتصادية التي كانت من أهم الأسباب الداخلية لانفجار الأزمة، زاد تمركز الثروة أكثر، حيث وصل إلى 13% لأصحاب الأجور مقابل 87% لأصحاب الربح ومع إصرار الحكومة على السير بسياساتها السابقة نفسها اتبعت أيضاً سياسة التقشف أو ضغط النفقات «حسب ما تحب الحكومة تسميته»، في الوقت البلاد بحاجة ماسة فيه إلى الاستثمار، وهو ما أدى إلى تعطل الإنتاج والاستثمار وتسبب هبوط قيمة النقد، وتراجع مستوى معيشة المواطن، وبدل أن تقوم بمحاربة الفساد وإعادة الأموال المنهوبة إلى خزينة الدولة، جرى تعويض هذه الخسائر من جيوب المواطنين عن طريق رفع أسعار السلع والمواد الأساسية ورفع الدعم عن المحروقات، وإطلاق يد التجار واحتكارهم للمواد الأساسية.

لا تطور في القوى المنتجة ولا في الإنتاج

من نتيجة هذا التوزيع الظالم للثروة، عزوف أغلب الشباب عن العمل، وزيادة نسبة التسرب من القطاع العام، بسبب انخفاض قيمة أجورهم، مقابل زيادة نسبة الهجرة خارج البلاد للبحث عن ظروف عمل أكثر ملائمة، وتفضيل من بقي في الداخل إقامة مشاريع خدمية صغيرة تغنيه عن الجوع مؤقتاً، وهو ما أدى إلى نقص في الأيدي العاملة في القطاعين العام والخاص، وخسارة البلاد لخيرة عمالها من حرفيين ويد عاملة خبيرة، ومن أصحاب الكفاءات العلمية أيضاً، فهذا المستوى من توزيع الثروة أصبح عائقاً أمام تطور القوى المنتجة وأمام تطور الإنتاج، فرؤوس الأموال التي تتكدس في جيوب رجال الأعمال لا تستثمر في الصناعة والقطاعات المنتجة، بل تذهب إلى القطاعات الخدمية والمالية كالفنادق والمصارف والعقارات والاتصالات ذات الربح السريع، وهذه القطاعات لا تخلق قيمة منتجة مجدداً ولا تضيف شيئاً، ولا تساهم في مكافحة البطالة ولا توفر سوى ربح سريع لرب العمل.

وبالرغم من هذه النتائج المأساوية، مازالت الحكومة ترى في القطاع الخاص شريكاً حقيقاً في عملية التنمية، وتعول عليه في مرحلة إعادة الأعمار، وهي تمهد البيئة التشريعية والقانونية اللازمة له، من قوانين كالتشاركية والاستثمار وقوانين عمل تناسب مصالحه، ولا تمر مناسبة إلا وتتحدث فيها الحكومة عن مزايا القطاع الخاص، ودور رجال الأعمال في التنمية الاقتصادية، مغمضة عينيها عما وصلت إليه البلاد نتيجة لسياسات اقتصاد السوق الاجتماعي، وما آلت إليه البلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

من نتيجة التوزيع الظالم للثروة عزوف أغلب الشباب عن العمل وزيادة نسبة التسرب من القطاع العام

حلول وهمية لمشاكل جوهرية

تحاول اليوم بشتى السبل البحث عن حلول ولكن تبقى حلولها للوضع الاقتصادي بعيدة عن جوهر المشكلة، فتارة تتحدث عن إصلاح القطاع العام، وعن ضرورة الإصلاح الإداري، ومرة تلقي اللوم على العمال أنفسهم، وكأنها تريد ذر الرماد في العيون، فالفساد الذي توسع وانتشر وسيطر على البلاد نتيجة لسياسات اقتصاد السوق الاجتماعي، وهدد وجود البلاد، ومثّل جسر عبور للعدوان على سورية، ومع ذلك لا ترى الحكومة ضرورة في مكافحته إلّا على طريقتها، ولا ترى في ميزان توزيع الثروة مشكلة جوهرية لكل المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها البلاد، وما تزال مصرة على المضي بسياساتها، وكأن شيئاً لم يحدث وليس هناك دستور في البلاد، يلزمها بتطبيق العدالة الاجتماعية، ورفع المستوى المعاشي للمواطن، وحماية قوة العمل والقوة المنتجة والإنتاج.

معركة أجور عمال العتالة-1-

عمال الحمل العتالة من أكثر فئات الطبقة العاملة السورية بؤساً وإملاقاً، بلغ عددهم حوالي 100 ألف عامل سنة 2012 حسب إحصاءات نقابات العمال، إضافة إلى العمل العضلي المجهد، تعتبر أجورهم منخفضة مقارنة بغيرهم من فئات الطبقة العاملة، وخاصة عمال المصانع، أما مقارنة مع تكاليف مستوى المعيشة فهي معاناة أخرى. 70 % من هؤلاء العمال لم يستفيدوا من زيادات الأجور التي حدثت منذ عام 2002، لكنهم استطاعوا انتزاع زيادة الأجور عدة مرات.

■ إيفان علي

أجور العتالين في مؤسسة عمران السويداء

تقاضى عمال العتالة في مؤسسة عمران السويداء 19 ل.س عن كل 1 طن منذ عام 1987، لم تتغير أجورهم لسنوات، ففي عام 2005 كانت أجرة العامل 50 ل.س، فأجريت مناقصة، وقام المتعهدون بخفض أجرة العامل 35 ل.س لكل 1 طن. ثم أصبحت 48 ل.س حتى نهاية عام 2006.

بعد انتهاء عقد العمل عام 2006 طالب العمال بزيادة الأجور، فلم تستجب الإدارات والمتعهدون، حدثت احتجاجات وشجارات العتالين في السويداء ودرعا عام 2007 وتدخلت النقابة لتنظيم العقود بين المؤسسة والنقابة حتى نهاية 2007 وبأجور جديدة.

استطاع التنظيم النقابي زيادة أجور العتالين عام 2008، وأصبحت أجور المناولة 60 ل.س للطن وأجور التنزيل 20 ل.س للطن عام 2008. دخل 60 عاملاً من عمال العتالة في مؤسسة عمران السويداء في إضراب عن العمل لزيادة الأجور عام 2008، فارتفعت الأجور لتصبح 70 ل.س للمناولة و30 ل.س للتنزيل عن كل 1 طن. تبعه اعتصام لـ 42 عتالاً في مؤسسة عمران السويداء 2010 ضد التسريح التعسفي «جريدة قاسيون 445 لعام 2010».

إضراب العتالين في استهلاكية السويداء 2016

استطاع التنظيم النقابي حصر توقيع عقود العمل مع عمال العتالة بيده، وإبعاد المتعهدين في فرع المؤسسة الاستهلاكية في السويداء عام 2011، ورفع أجور عمال العتالة البالغ عددهم 25 عاملاً من 7500 ل.س شهرياً إلى 9765 ل.س شهرياً، أي الحد الأدنى للأجور فقط لقاء تفريغ 160 طناً، إضافة إلى تقاضي كل عامل مبلغ 250 ل.س عن أيام العطل والأعياد، لكن ذلك كان دون المستوى المطلوب. وطالب العمال بزيادة رواتبهم عدة مرات، ورفعت أجورهم بالمستوى المنخفض نفسه حتى أصبحت 17 ألف ل.س شهرياً أي 150 ل.س للطن الواحد تحميلاً وتنزيلاً عام 2013. شمل قرار زيادة أجور العتالين 126 عاملاً من الفئتين الثالثة والخامسة يعملون في فروع المؤسسة الاستهلاكية المختلفة بموجب عقود سنوية.

أخيراً، أضرب عمال العتالة في فرع المؤسسة الاستهلاكية في السويداء شهر آب 2016 حسب جريدة الوطن، احتجاجاً على أجورهم المنخفضة، فوعدهم التنظيم النقابي بزيادة أجورهم إلى 23 ألف ل.س. ورفعت مذكرات ومراسلات عدة إلى محافظ السويداء ورئاسة مجلس الوزراء لرفع أجورهم وتأمين بقية الحقوق والتعويضات.



نقابات عمال العتالة ترفع الصوت

تحدث ممثلو العمال في المؤتمرات النقابية لعمال الحمل والعتالة في دمشق 2006 – 2008 عن قيام المتعهدين وسماسرة المهنة بكسر أجورهم بنسبة 80 % فأصبحوا يتأثرون بالعرض والطلب، وجرت خصخصة ظهور العتالين. اعتصم العتالون داخل مؤتمر نقابتهم عام 2008 ضد الخصخصة ومن باعهم للمتعهدين.

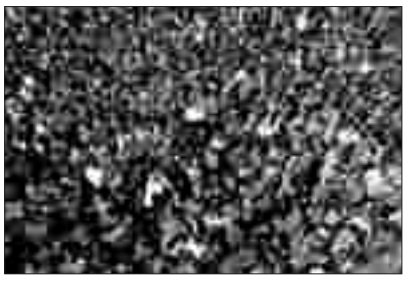
كتبت جريدة الوحدة في العدد 8002 نيسان 2013 إن عمال العتالة في اللاذقية لهم سنوات طويلة في العمل، وما تزال مطالبهم مكانك راوح، مثل: عمال العتالة في فرع اللاذقية للمؤسسة الاستهلاكية ومؤسسة العمران. سنة 2016 طالب الاتحاد المهني لعمال الخدمات العامة زيادة أجور العتالين البالغة 17 ألف شهرياً، كما طالب النقابيون في مؤتمر نقابة عمال الحمل والعتالة، ومؤتمر اتحاد عمال اللاذقية بزيادة أجور العتالين والتأمينات الاجتماعية وتعويض إصابة العمل وغير ذلك 2017.

الطبقة العاملة



بريطانيا - عمال السينما

أعلن اتحاد العمال البريطاني: أن عمال السينما سوف يتوقفون عن العمل في خمس دور للسينما ما بين 4 و 15 تشرين الأول في الوقت الذي يبدأ به مهرجان الفيلم البريطاني بمدينة لندن، للمطالبة بأجر عادل بالإضافة لمطالب أخرى تختص بأجر عطلة الأمومة والأبوة، وإعادة ممثلي العمال للعمل، وقد هددت سينما بيكتشر هاوس بطرد أي عامل يشارك في الإضراب، كما صرحت السينما على لسان محاميها: أن هذا الإضراب غير قانوني، وصرح أحد العاملين: إن العمال يطالبون بحقوقهم فقط، وأنهم سوف يقاتلون للحصول عليها، وأضاف: نحن نتفاوض مع بيكتشر هاوس منذ عام والآن ليس لدينا خيار أخر.



جنوب إفريقيا- العمال في مواجهة الفساد

خرج يوم 28 أيلول الآلاف من العمال إلى الشوارع، وساروا في 13 مدينة في أنحاء جنوب أفريقيا جميعها، رافعين لافتات ضد الفساد ومنها« إن الفساد سرطان إجرامي يسلب شعب جنوب إفريقيا كل سبل معيشته وموارده، ويسبب الخسائر في الوظائف ويديم الفقر» وأتت المظاهرة دعماً للإضراب الوطني الذي خاضه العمال ضد الفساد يوم 27 أيلول، وكان مؤتمر نقابات العمال الجنوب إفريقي قد دعا إلى هذا الإضراب لحماية القانون والضرب بيد من حديد على منابع الفساد، وشارك في الإضراب «شركات تابعة للصناعات الكيميائية، والطاقة، والورق، والطباعة، وصناعة الخشب واتحاد العمال المتحالفين، والاتحاد الوطني لعمال المناجم، واتحاد عمال الملابس والنسيج في الجنوب الأفريقي».



مصر - عمال بترول بلاعيم

دخل المئات من العمال المؤقتين بحقل «بترول بلاعيم»، يوم 3 تشرين الأول، بإضراب عن العمل احتجاجاً على التأخر في صرف رواتبهم لمدة حوالي شهر، وسوء المعاملة، بحسب تعبيرهم.

ويتبع العمال المضربون شركة «جولف بروسيد كاترينج»، التي تعمل في حقل بترول بلاعيم جنوب سيناء.

وقال العمال المضربون: إن الشركة ترفض زيادة مرتباتهم بنسبة 10% سنويًا، وفقاً لقانون العمل، رغم عملهم في الشركة طوال 6 سنوات. وأضافوا: إنهم يعانون من سوء معاملة الإدارة، وتهديدها لهم دائماً بالتسريح كلما طالبوا بحقوقهم.

والجدير ذكره: أن رئيس مدينة أبورديس تواصل مع الشركة لحل الأزمة، وطالب بإعادة جميع الحقوق للعمال، ووعدت الشركة بصرف الرواتب خلال أسبوع.



المغرب- العمال يبيعون أعضاءهم

عرضت مجموعة من عمال الحدائق، في مدينة كليم يوم 3 تشرين الأول كِليها للبيع، احتجاجا منهم على تماطل الشركة، وعدم صرفها لأجورهم المتأخرة لستة أشهر، وما ترتب عن ذلك من معاناة لهم ولأسرهم، كان هؤلاء العمال، قد وجهوا شكوى إلى مندوب التشغيل بطانطان، يطالبونه بالتدخل العاجل، لفرض القانون وإنصافهم واستعادة حقوقهم المهضومة، وإلزام الشركة بصرف أجورهم التي بذمتها.

لا يعاني هؤلاء العمال فقط من مشكلة الأجور المتأخرة، بل يضاف إليها حرمانهم من الحقوق العمالية كلها، كالتصريح بالأجور، والضمان الصحي وانعدام شروط العمل، وحرمانهم من العطل السنوية والأسبوعية، والأعياد الدينية والوطنية.

من أول السطر

■ نبيل عكام

للنقابات دور!

تتطلب المرحلة المقبلة من حياة البلاد الاستخدام الأمثل والكامل لقوى الإنتاج باستخدام الموارد البشرية والاقتصادية كافةً للوصول إلى أعلى مستوى من الإنتاج، وذلك من حيث الكم والنوع، وبحدود التكاليف الطبيعية، ولا بد أن يكون ذلك أولاً بعيداً عن مخالب وأعين قوى الفساد والنهب.

زيادة الاستثمار في أصول المعامل والشركات الوطنية، وخاصة في القطاعات الإنتاجية في الدولة، فهذا الاستثمار يشكل عصب التنمية الاقتصادية، وقدرة الاقتصاد الوطني على التخلص من التخلف والركود، وزيادة الدخل الوطني بما يحقق رفع متوسط الدخل للعاملين بأجر، ويحقق رفعاً لمستوى المعيشة.

هنا لا بد للتنظيم النقابي أن يكون لديه ذلك البرنامج الذي ينطلق بشكل أساسي من مصلحة الطبقة العاملة في حماية حقوقها كافة، وخاصة ذلك الأجر المجزي، الذي يوازي تكاليف معيشتها، متسلحة بالأدوات كلها التي ضمنها وكفلها الدستور، والتخلص من أسطورة نحن والحكومة فريق عمل واحد، ونحن والحكومة شركاء. فالحكومة بسياستها الاقتصادية والاجتماعية، هي فريق عمل واحد مع قوى السوق والمال، ورغم ذلك هذه القوى لا تعتبر الحكومة شريكاً لها، أو أنهم فريق عمل واحد، رغم أن السياسات التي تنفذها الحكومة هي تلك السياسات التي تلبي مصالحهم المباشرة وغير المباشرة، وهي تُصدر التشريعات والقرارات كافةً التي تخدم هذه القوى. أما فيما يتعلق بالطبقة العاملة فهي تعمل على عكس مصالحها وحقوقها، ولا توفر لها البيئة القانونية للدفاع عن حقوقها التي تتناقص يوماً بعد يوم من خلال زيادة سطوة قوى المال المختلفة.

لقد ساهم تبني هذا الشعار والنهج في ضعف التنظيم النقابي مما أفقده الشيء الكثير من استقلاليته وإمكاناته الكامنة في صفوف الطبقة العاملة، فَي قطاعيها القطاع الخاص وقطاع الدولة. حتى بات العمال لا ينظرون إلى النقابات إلا من خلال ما تقدمه صناديق المساعدة فيها وفي نهاية الخدمة للعامل، وهنا لا ننكر أهمية هذه الصناديق ودورها الهام في رعاية العمال والخدمات التي تقدمها لهم. أما حقوقهم ومطالبهم المختلفة فهم يعتبرون أن النقابات بعيدة عنها.

إن عودة التنظيم النقابي إلى قاعدته الأساسية هي من المهام الرئيسة اليوم، وذلك بإفساح المجال للطبقة العاملة في اختيار ممثليها الذين تتوسم فيهم حرصهم على حقوقها، والدفاع عنها، بعيداً عن الإملاءات المختلفة.

زيارة لتجمع حوش بلاس



دخلنا تجمع المنطقة الصناعية في حوش بلاس من مدخلها الوحيد المتبقي على أوتستراد صحنايا، محاولين رصد ما أمكن من واقع المهن والمهنيين الموجودين هناك بشكل عام، ومنات العمال فيها بشكل خاص.

■ هاشم اليعقوبي

يعتبر التجمع المركز الأكبر في دمشق وريفها والمتخصص بكل ما يتعلق بالمركبات الثقيلة والسيارات، من قطع للغيار والصيانة العامة باختصاصاتها وفروعها كافةً.

مقصد للأيدي العاملة

يضم التجمع ثمانية آلاف عقار ما بين محلات صغيرة ومستودعات واسعة تتوزع على أكثر من ألف كتلة، ويمكن القول بأن النشاط فيها قد تحسن بشكل جيد خلال الفترة الماضية، كون الكثير من المهنيين وأصحاب المحلات قد عادوا إلى أبواب رزقهم بعد انقطاع جبري لا يخفى على أحد.

وعليه فإن الأيدي العاملة القديمة المتمرسة والجديدة الراغبة في التعلم والعيش الكريم عادت لتقصد التجمع، علّها تستطيع تأمين ضرورات الحياة، والتي باتت حلماً لا يحققه العمال المأجورون أينما كانوا.

شراكة أم استغلال؟

قد يظن الكثيرون بأن هؤلاء المهنيين و«المعلمين» هم أصحاب المحلات التي تزدحم أمامها مختلف أنواع المركبات، ولكن الحقيقة تختلف عن الظن، فالغالبية العظمى من هؤلاء مجرد شركاء مضاربين «شريك بتعبو ومعلميتو» لهم نسبتهم المجحفة، فيما تذهب النسبة الأكبر لصاحب المحل «الكراج».

لم نفاجأ حين علمنا بأن بعض التجار يملكون أكثر من محل ومستودع واحد، قد يصل عددها إلى أكثر من ثمانية أو تسعة عقارات، مما يجعله متحكماً برقاب العديد من الحرفيين «ومعلمي المصالح» وهذا ما أكده لنا «أبو باسل» الميكانيكي المتخصص بالسيارات الألمانية، الذي استرسل في شرح المظلومية الواقعة عليه من أصحاب المال والمحلات، فشريكه «إن صحت هذه الصفة» هو تاجر مستورد لقطع الغيار من أوروبا والصين، ويمتلك العديد من المستودعات ومحلات بيع القطع، وهو لم يكتف بما يجنيه من هذه التجارة، بل شرع في مشاركة العديد من المهنيين والفنيين ليضع حرفتهم وتراكم خبرتهم في خدمة أرباحه، وزيادة رصيده البنكي الذي لا يعلم غير الله كم صفراً فيه، تاركاً لهم نسبتهم غير العادلة، لا قانوناً ولا إنسانياً.

وداعاً للمصلحة!

إن كان وضع المهنيين الذين لا يملكون محلهم الخاص سيئاً، فإن وضع العمال يعتبر الأشد سوءاً، كيف لا وهم الحلقة الأضعف «كالعادة» في سلسلة هذا القطاع الحرفي والتجاري الواسع، علماً أن هذه الشريحة العمالية هي من القطاع الخاص غير المنظم، ولا قانون ينظم علاقتهم بأرباب الأعمال، ولا حقوق يُقر لهم بها.

ويمكن تلخيص لقائنا مع العشرات منهم بالعديد من النتائج التي تختصر أوضاعهم، التي لا تسر أحداً، وأهم تلك النقاط: أن أغلب العمال الجدد الوافدين للعمل في هذا القطاع باتوا يفضلون «مصالح» تختلف عن السابق، ففي العقد الماضي كان مقصد العمالة الوافدة حينها الميكانيك بالدرجة الأولى، لتتبعها التجليس والدهان، وبعدها كهرباء السيارات.. وهكذا.

ويعود السبب بأن الهدف من العمل قد اختلف، ففي حينها كان الهدف تعلم المصلحة من ألفها إلى يائها«مصلحة ذهب» دون التدقيق والاكتراث بالأجر المدفوع أو شروط العمل، وبالتالي فإن الأجور كانت تحدد وفق أهمية الاختصاص وتعقيده، أما في الوقت الحالي، ولأن الهدف الأول هو: الأجر الذي سيحصلون عليه، والأجر فقط، بغض النظر عن القيمة المهنية للمصلحة وضرورة تعلمها، لذلك شاهدنا عمالة كافية في محلات «الدوزان» و«الكوليه» و«الإشكمانات» يقابلها نقص عند الميكانيك والحدادة، فالأجر الأسبوعي لعامل الدوزان أو الكومجي 7–12 ألف في حين لا يتجاوز في الميكانيك 4 ألاف بأحسن الأحوال، ناهيك عن ظروف العمل الأكثر شدة.

بعيداً عن أنظار الجميع

من إحدى القضايا الرئيسة التي شاهدناها هي: عمالة الأطفال والفتية، حيث يمثلون الغالبية العظمى من مجمل العاملين في المجمع، والتقينا ببعضهم، حيث أجمعوا على أن الوضع المعيشي المخيف لأسرهم دفع بهم قهراً إلى العمل تحت هذه الظروف، ومقابل هذه الأجور التي يعينون بها عائلاتهم، وأكدوا لنا تكرار إصابتهم بإصابات عمل، بعضها خطير لدرجة عالية، ويكتفي صاحب العمل بتضميد جروحهم في المحل أو تقطيبه في المشفى الحكومي، دون أن يدفع أي تعويض أو زيادة نسبية على الأجر.

وبدا لافتاً استيعاب العمال الفتية من الذين تجاوزوا الرابعة عشر من عمرهم للعبة العرض والطلب على العمال، وأخبرونا عن كيفية انتقالهم من محل إلى آخر كي يحصلوا على أجر أعلى، وخاصة أولئك من يطلقون عليهم«نص معلم»، في حين فشل البعض في ذلك بسبب تآمر أرباب العمل عليهم.

وحين بادرنا وسألناهم عما إذا كانت لجان التأمينات الاجتماعية ونقابات العمال تقوم بجولات وزيارات على أماكن عملهم المختلفة، لم يعرفوا عما نتحدث، واكتفوا بابتسامة بيضاء على وجوه ضاعت تحت الشحم الأسود!

قد يظن الكثيرون بأن هؤلاء المهنيون و«المعلمين» هم أصحاب المحلات التي تزدحم أمامها مختلف أنواع المركبات ولكن الحقيقة تختلف عن الظن!.

مزيد من التشرذم في القوى المعادية للحل السياسي

مشهد التخبط في صفوف الائتلاف، والمعارضات المشابهة، أصبح من الوضوح بحيث لم يعد خافياً على أحد، على الرغم من مساعيها في لفلفة بؤسها بتجيير هزيمتها هنا وهناك، وخاصة على قوى الحل السياسي.



فإذا كان هذا التخبط في أحد جوانبه وتجلياته يمكن اعتباره مقدمة لتشرذم ولانقسامات جديدة في هذه الصفوف، وربما في القريب العاجل جداً، فهو في جانب آخر تعبير عما كانت تكتنزه من تشوهات في الرؤى وفي الحسابات السياسية القاصرة والضيقة لمكوناتها، منذ ما قبل بدء الأزمة، جماعات وأفراد على حد سواء، بالإضافة لأن هذا التخبط ما هو إلا انعكاس مباشر لتخبط أكبر وأعمق على مستوى القوى الداعمة «محلياً واقليمياً ودولياً»، واستمرار هذه «المعارضات» بالرهانات على مواقف هذه القوى الداعمة، والتي تتبدد أوهام دعمها تباعاً، إلا من عقول وأفئدة هؤلاء المتخبطين، يأساً.

بجميع الأحوال يمكننا القول: إن هذا التخبط، مع نتائجه المتوقعة، ليس إلا نتيجة موضوعية لمجمل ظروف نشأة وتكون وتجميع هذه الصفوف، بعجرها وبجرها، وبمواقفها المتباينة والمتناقضة، وبسياق تكرار مساعي إعادة تكوينها، وربما على الأرضية الوحيدة التي جمعتها، ويمكن الاعتماد عليها لإعادة تجميعها، وهي موقفها الرافض للحل السياسي جملة وتفصيلاً، بغض النظر عن كل ادعاءات العكس من ذلك، وهو ما أثبتته، وتثبته، الأيام والوقائع.

مواقف مضحكة!

ها هو نجيب الغضبان «ممثل الائتلاف في أمريكا»، وفي معرض حديثه عن موقف الولايات المتحدة مما يجري في سورية يقول: «لا أعتقد أن الموقف الأمريكي تراجع في سورية»، وكأنه في عالم آخر مما يجري على الأرض أو في أروقة العمل السياسي.

وحول معطيات مؤتمر الرياض2 يقول: «الحقيقة لا يوجد هناك أحد يملك تصوراً عن الرياض2، حتى المملكة العربية السعودية، يبدو أنه لا توجد صورة كاملة عما يمكن الخروج به من الرياض2»، وهو ما يعزز مقولتنا أعلاه عن التخبط والتعويل على القوى الإقليمية، في تناقض صارخ مع كونه ممثلاً للائتلاف.

أما سمير نشار، والمسمى «رئيس الأمانة العامة لائتلاف إعلان دمشق»، فقد صرح بأنه: «في حال انعقاد مؤتمر الرياض2 ..؛ فإن ذلك يعني انتخاب هيئة عليا جديدة للتفاوض، تتجاوز الخطوط الحمراء التي تضعها الهيئة الحالية، وعلى رأسها عدم قبول الأسد في المرحلة الانتقالية»، وهو بذلك يعبر عن الشروط المسبقة المعيقة للحل السياسي، والتي سبق أن أكل عليها الدهر وشرب، وتجاوزها الزمن، لكنه كما غيره ما زالوا مصرين بمساعي العرقلة اليائسة ليس إلا، وهو عملياً لم ينكر موقفه ذلك بل عززه بقوله: «في حال التخلص من الهيئة الحالية ..؛ سيكون الطريق مفتوحاً أمام انعقاد مفاوضات جنيف8 مع وفد النظام»، في تعبير عن رفضه الواضح للحل السياسي، الذي لا يمكن أن يتم دون المفاوضات المباشرة مع النظام، علماً بأنه بالمقابل أقر مواربةً بنجاح روسيا في تغيير موازين القوى، على الجانب العسكري والسياسي، كما أقر بأن الائتلاف على خطى الانقسام.

ولعل المتابعين والقراء سبق وأن سجلوا على هؤلاء وغيرهم الكثير من المواقف المتناقضة والمتباينة طيلة السنوات السابقة، ولا داعٍ لذكر المزيد منها.

ثبات قوى الحل السياسي

على الطرف المقابل، فإن هذا التخبط يعتبر نتيجة حتمية أمام إصرار وثبات قوى الحل السياسي «محلياً وإقليمياً ودولياً» بمواقفها المبنية على سعة الرؤية ودقة التحليل والمصداقية، من أجل الخروج من الأزمة بسورية الموحدة أرضاً وشعباً، والتي أثمرت جهودها المتضافرة بإصدار القرار الدولي 2254، بدعم ورعاية من قبل القوى الصاعدة، وعلى رأسها روسيا والصين، الساعيتين لتطبيق هذا القرار بحذافيره، دون تحريف أو تفسير خارج السياق، وهو بذلك يعتبر المقدمة الموضوعية للتغيير الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، تعبيراً عن مصالح ورغبات السوريين، التي تتقاطع عملياً مع متغيرات التوازنات الدولية، والفضاء السياسي الجديد الذي بدأ بالتكون وبقوة، وهو ما سيكون!

أوروبا والحركات الانفصالية المتنامية

يكاد يكون تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي واحداً من أكثر الأحداث السياسية الزلزالية في العالم الغربي خلال العقود القليلة الماضية.



وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقرر فيها دولة ترك التحالف الأوروبي، الذي تشكل للمرة الأولى في ستينيات القرن الماضي، ما دفع على الفور بعض المعلقين للقول: أن هنالك مناطق أوروبية أخرى يمكن أن تتبع نهج الاستفتاءات للخروج من الاتحاد الأوروبي، أو الانفصال عن الدول التي تضمها الآن.

وفي حين أن مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي هي بلا شك أكبر انقسام من المحتمل أن تشهده أوروبا في المستقبل، هنالك حركات في أنحاء أوروبا جميعها يمكن أن تجهز على دول أوروبا كما نعرفها اليوم. ولا سيما في اسكتلندا، حيث تدعو حركاتها السياسية إلى استفتاء ثان حول الانقسام عن بقية المملكة المتحدة، بعد نتائج التصويت الذي رفضه السكان في عام 2014.

وفي طبعة 2017 من أطلس «ترانسفور مينورلد» السنوي الذي يستخدم الخرائط وغيرها من البيانات المرئية لتوضيح القضايا العالمية الكبرى، وضع تقرير لـ«بنك أوف أميركا» خريطة للحركة الانفصالية المتنامية في أنحاء القارة جميعها، حيث قال التقرير: «العديد من المناطق في أوروبا لديها حركات انفصالية قوية «مثل: اسكتلندا، كاتالونيا، الباسك، فلاندرز، فينيتو» أو لديها أحزاب سياسية تطالب بالمزيد من الحكم الذاتي».

إلى متى يا أمريكا، إلى متى؟

الإمبراطوريات تموت. بعضها يموت فجأة، عبر هزائم وكوارث ودمار. ومعظمها يموت على مراحل، على مدى سنوات أو عقود. انهيارنا الخاص– الذي سيكون مبكراً بالنسبة لفانتازيا «القرن الأمريكي الجديد»– لن يكون استثنائياً... خلافاً لغطرستنا.

عندما تؤدي الإصابة الإنسانية إلى الدخول في كوما، يتم تقييم حالة المريض من خلال حركة العين، وقدرة الصوت والحركة، التي تشير إلى ما إذا كان الموت وشيكاً أم لا. لا يمكن التنبؤ بالنسبة للإمبراطوريات، لكن ثلاثة معايير تبدو محددة تماماً: ازدياد العسكرة، إفلاس الدولة، واللاعدالة على مستوى الاقتصاد.

لدينا ازدياد عسكرة واضح، وسخيف، وغير قابل للتغيير، اقتصادنا الإجرامي يتطلب ذلك بشدة. أمريكا تهاجم، وتغزو، وتدمر، كي تستطيع آلة حربنا المجرمة أن تغذي نفسها على الثروات المستخرجة– من دمنا ونخاعنا.

دولتنا مفلسة تماماً، قائمة على القروض. ومنذ تسعة أعوام، التفاوت الاقتصادي في مستوى لا مثيل له في أية إمبراطورية، والمفاصل المالية كلها تعمل على زيادة ذلك.

وبعد ذلك، هل انتهى كل شيء بالنسبة لأمريكا باستثناء الصراخ؟ أو هل يمكن أن تستمر هذه الحالة المتخبطة بشكل سخيف؟ ربما يمكن، إلى أن تخرج البجعة السوداء من الظلام، وتجتاح الهيكل كله بعيداً...

قد تكون الميزة الفريدة لإمبراطوريتنا هي: التباين المذهل بين قوتها المادية الثقيلة، وبلاهة مالكيها من البشر. أينما نظر المرء في الطبقة الرفيعة من السلطة الأمريكية، وعوضاً عن الحكمة والنزاهة، لن يجد إلا الفراغ المسعور أو التهريج.

اسمعوا! هذا الصوت الذي نسمعه خلف غباء الأخبار المزيفة الرسمية، ليس إلا قعقعة الأرض في لحظات الزلزال الإمبراطوري...

بول ادوارد 2 تشرين الاول 2017

نقد الخطاب القومي

إلى أين يتجه شرق المتوسط؟! سؤال بات يفرض نفسه، ليس على الساسة فحسب، بل حتى على المواطن العادي، الذي يعيش في مرحلة تفجرت فيها التناقضات كلها دفعة واحدة، بعد أن بات هذا المواطن مشروع ضحية: قتلاً أو نزوحاً أو قلقاً وانتظاراً وقهراً مزمناً إلى أن «يفرجها» رب العباد!



■ عامر الحسن

اتفاق واختلاف

ما بات متفقاً عليه في هذا السياق، هو: أن هذا المخاض العسير يشي ببداية مرحلة تاريخية جديدة، تشمل كل شيء: نموذج الدولة الوطنية بكل بنيتها السياسية والاقتصادية، بما فيها أنظمة الحكم، والمعارضات، والنموذج الاقتصادي السائد، وربما الخرائط أيضاً.. حيث يقرالجميع: أن البنى السابقة استنفذت دورها التاريخي، ليبدأ الخلاف – الصراع حول اتجاهات التطور اللاحق..؟

صراع مركب

تتمظهر القضايا المختلف عليها بأشكال مختلفة، وبمسارات متعددة، بعضها تاريخي، وبعضها راهن، يتجاور فيها الداخلي مع الخارجي، ويتشابك معه، بعضها موضوعي، وبعضها مفتعل ومصنع، ولكن جميعها يجري تهويلها والنفخ فيها، ودفعها خارج سياقها المنطقي، بحيث ألا يتم حلها حلاً حقيقياً، ضمن شرطها التاريخي– الموضوعي، فبرامج أغلب النخب السياسية في بلدان شرق المتوسط، تؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة، وتغيير شكلها دون المس بمحتواها، ودون معالجة مقدماتها وأسبابها المتعددة وعلاقتها ببعضها البعض.

آخر ما تم تأجيجه من القضايا المختلف عليها في بلدان المنطقة، هو الملف الكردي، بعد إجراء إقليم كردستان العراق استفتاء حول الاستقلال.

مبررات غير مقنعة

تبرر قيادة إقليم كردستان إصرارها على الاستفتاء، والانفصال، بأنه ليس بالإمكان التعايش مع الحكومة المركزية، ونعتقد بأن هذا التبرير ليس مقنعاً، وذلك لأسباب عدة:

أولاً: الحكومة العراقية لا تمثل العراق كوطن وشعب ولا مصالحه، وبالتالي فإن العلاقة مع النظام الحاكم شيء، ومع الوطن العراقي شيء آخر، فالأولى: أي: الحكومة معطى عابر ومؤقت، تم إنتاجها بصيغة محددة، وهي امتداد لتلك السلطة التي تم تشكيلها، بموجب قرار من دولة الاحتلال، وجاء أوان تغييرها وتغيير النموذج كله الذي أنتجها «نظام المحاصصة» بعد أن فشلت في قيادة العراق، في حين أن الوطن العراقي معطى تاريخي، جغرافي وسياسي وقانوني، وما يعزز من أهمية هذه المسألة هو: أن القضية الكردية في العراق، ومنذ عشرات السنين، تستحوذ على تفهم شعبي لدى مكونات الشعب العراقي المختلفة، والدساتير العراقية المتعاقبة تقرّ، أن الشعب العراقي يتألف من قوميتين، عربية وكردية وأقليات قومية، فوجود حكومة لا تتفهم حقوق الشعب الكردي، لا يعني أن الوضع غير قابل للتغيير، طالما أن الشعب العراقي بأغلبيته الساحقة يتفهم وجود قضية قومية كردية.

ثانياً: إن هذا المركز الذي لا «يمكن التعايش معه»، ساهمت قيادة الإقليم في صناعته، وصياغته وبلورته، في إطار نظام المحاصصة الذي تشكل في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وليس سراً أن الكتلة الكردية في البرلمان العراقي، كانت بيضة القبان في تشكيل هذه الحكومة، واختيار عدد من رؤوساء الوزارت المتعاقبة، وإذا كان الاستفتاء رد فعل على سلوك الحكومة، فإنه من الأجدى السعي لتغيير هذه الحكومة، لاسيما وأن قوى شعبية واسعة في العراق باتت تطالب بتغيير جذري للواقع العراقي ككل.

رد الفعل الخاطىء

تباينت ردود الأفعال على إصرار قيادة الإقليم على إجراء الاستفتاء، الذي اقترن مؤخراً بالحديث المباشر عن «الاستقلال» بينما كان خلال الأشهر السابقة يتم التأكيد بأن إجراء الاستفتاء لا يعني الانفصال. أكثر ردود الأفعال حدة كانت من الجوار الإقليمي، وخصوصاً تركيا، حيث استيقظت الغيرة القومية التركية لدى تيار الإسلام السياسي المتمثل بالسلطة التركية، تحت مسمى مصالح الأمن القومي التركي، وترافق الأمر مع نشاطات عسكرية تركية إيرانية، وزيارات متبادلة وتنسيق مشترك بين الدولتين، رغم الخلافات الإستراتيجية العميقة بينهما، وتأججت البروباغندا القومية المتبادلة، ليتصاعد الحديث بتكرار الأسطوانة المشروخة التي تسمي المشروع القومي الكردي بـ «إسرائيل ثانية» من قبل بعض «جهابذة» الفكر القومي التقليدي، في العراق وتركيا وإيران وسورية، في موقف يكشف عن جهل وتسطيح يصل إلى حد الابتذال في تناول قضايا شعوب المنطقة، وعلاقاتها التاريخية مع بعضها البعض، ومشتركاتها.

التخادم بين الطرفين

الخطاب القومي الكردي، والخطاب القومي المضاد، الذي يواكب الاستفتاء ومخرجاته، خطاب ذرائعي، عاطفي انفعالي، توصيفي، يعرض المشكلات، دون أن يقدم الحلول، أو خطاباً مجتزأ يتعاطى مع الحدث من زاوية ضيقة، ومن جانب واحد، ففي حين يستند القوميون الأكراد إلى ثقافة التظلم: « الشعب الوحيد الذي لم يشكل دولة» وأنه من حق الأكراد الاستفادة من الوضع الناشىء، تأتي محاججات القوميين الآخرين، وكأن مشكلات المنطقة كلها بدأت مع الاستفتاء الكردي، وأنه لولا هذا الاستفتاء لكانت المنطقة في نعيم!

تتباكى بعض النخب القومية في هذه البلدان على وحدة بلدانها من جراء الاستفتاء، في الوقت الذي أدت سياساتها هي وبالدرجة الأولى إلى تهديد وحدة هذه البلدان، ويتباكى القوميون الكرد على حقهم المهدور في إنشاء الدولة، وعدم القدرة على التعايش، مع العلم بأن الـ «شبه الدولة» المشكلة منذ 1990 شهدت لمرتين حرباً بينية، راح ضحيتها الألوف، أي: أن عدم القدرة على التعايش لم يكن شأناً قومياً بين قومية وأخرى، بل إنه داخل القومية الواحدة كانت ثمة صراع، فهل سنشهد بعد حين عدم إمكانية التعايش بين أربيل والسليمانية مثلاً، أو بين الأنبار والبصرة؟

إن تشبيه القضية القومية الكردية «بإسرائيل» ثانية يرتقي في سذاجته إلى مستوى الغباء السياسي، واللافت بأن الخطاب القومي من الطرفين سَوّق هذا المفهوم، كلاً لغايته وبطريقته ففي حين يروج له القوميون العرب والأتراك والإيرانيون للانتقاص من الحق القومي الكردي، والتأليب ضده شعبياً، يرى بعض القوميين الأكراد بأنه لا ضير من العلاقات مع الكيان الصهيوني، وحتى رفع العلم الصهيوني في تجمعات التأييد للاستفتاء، طالما أن العديد من دول المنطقة لهم علاقات علنية أو سرية مع «اسرائيل»!

يتجاهل القوميون العرب بأن العدو الصهيوني، هو أول المستفيدين من تشبيه القضية الكردية «بإسرائيل»، وأنها بهذا التشبيه ومن حيث تدري أو لا تدري تعتبر «اسرائيل» كياناً طبيعياً ذات حق مشروع في الوجود، فهي على الدوام تبحث عما يشبهها لتشرعن وجودها، مع العلم أنه لا يوجد أي تشابه بين القضية الكرديةً و«إسرائيل» بالمعنى الموضوعي، فالشعب الكردي من الشعوب الأصيلة في المنطقة، ويعيش على أرضه التاريخية، وبالتجاور مع الشعوب الأخرى، أما الكيان الصهيوني فكيان مصطنع، له دور وظيفي محدد، من قبل المركز الرأسمالي الغربي الذي أنشأه، ورعاه، وحماه على مدى قرن من الزمن.

أما بعض النخب الكردية التي «تضحك بعبها» من هذا التوصيف تتناسى أنها تتقاطع في ذلك مع عتاة الشوفينيين في القوميات الأخرى، بنبذ الحق الكردي، وأنها تحرج القوى الديمقراطية والشعبية الواسعة العربية والتركية والإيرانية المتفهمة للحق القومي الكردي، وأنها تشرعن تحويل القضية الكردية، إلى بعبع كما يسعى أعداء الكرد من كل شاكلة ولون.

بقي أن نقول: إن كل إنكار للحقوق القومية الكردية، من قبل نخب وسياسيي القوميات الأخرى، إنما يساعد الانعزاليين في الوسط الكردي، وكل خطاب انعزالي بأفق ضيق من بعض النخب الكردية إنما، يمد أولئك الشوفينيين بمبررات الوجود، والاستمرار.

في جذر المشكلة

تعود جذور الأزمات التي تعصف ببلدان المنطقة جميعها، سواء أخذت الشكل الطائفي أو القومي، أو أي شكل آخر، في آخر تحليل إلى نموذج النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي السائد، أي: نموذج الرأسمالية الطرفية التابعة، حيث تبين بالملموس أنه نظام منتج للأزمات، وإذا كانت هذه الأزمات على مدى سنوات في حالة سكون نسبي، إلا أنها في ظروف الاضطراب العالمي الراهن الناشىء لم تبق كذلك، ولكن في الوقت نفسه تنفتح الآفاق لحلها حلاً جذرياً، بما يؤمن المصالح المتبادلة للجميع، وذلك من خلال نموذج الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، التي تتحدد مهامها بالعنوان الأساسي التالي: القطع مع نظام التبعية الاقتصادية للمركز الرأسمالي الغربي، حيث باتت الإمكانية متوفرة في ظل التوازن الدولي الجديد، بما يعنيه ذلك إيقاف النهب المزدوج الذي تتعرض له شعوب المنطقة من ذلك المركز ونخبها المحلية، وما أنتجها هذا الثنائي من استبداد معولم، أو استبداد محلي، الذي يعني من جملة ما يعني حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً، على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق.

الامتحان الوطني هروب للأمام؟!

الكثير من طلاب الكليات الطبية والهندسية وغيرهم، ممن فُرض عليهم الخضوع للامتحان الوطني الموحد، يعتقدون بأن هذا الامتحان هو مفترق طرق جديد تم فرضه عليهم خلال السنوات الماضية، معتبرين مفترق الطرق هذا بمثابة العائق أمام طموحهم باستكمال دراساتهم العليا، كما أمام إمكان دخولهم سوق العمل، باعتبار النجاح فيه شرطاً لتخرجهم.



■ عادل ابراهيم

وعلى الرغم من مرور سنوات على تطبيق هذا الامتحان، إلا أن الملاحظات والشكاوى على ألسنة الكثير من الطلاب ما زالت على حالها، بالشكل وفي المضمون، بمقابل اعتبار البعض الآخر أن هذا الامتحان يعتبر صمام أمان، وخاصة على مستوى الاعتراف بالشهادة الجامعية السورية.

الإحداث+ والأهداف

يشار إلى أن الحكومة ووزارة التعليم العالي، وتحت ضغط ومطالبات «اليونيسكو» ومنظمة الصحة العالمية، على إثر تراجع العملية التعليمية وواقع وجود الكثير من الشهادات الجامعية المزورة، بحيث أصبحت الشهادة الجامعية السورية على محك المصداقية، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة، تم إحداث مركز القياس والتقويم، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2012، والذي يهدف إلى تقييم أداء الطلاب والبرامج والمؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، ووضع معايير واضحة للشهادات الأجنبية بناءً على منهجية عمل مؤسساتية وتقنيات وأدوات قياس معيارية، ويحرص على استخدام المقاييس التربوية والمهنية لإنماء القدرة التنافسية المستقبلية للمؤسسات التعليمية السورية، ولتحقيق العدالة ورفع سوية التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

ومن أهداف المركز حسب ما هو وارد على موقعه الرسمي:

تطوير اختبارات القبول في المؤسسات التعليمية، واختبارات التعادل للشهادات العلمية غير السورية.

تطوير اختبارات الانتقاء للعاملين في الجهات العامة.

قياس مخرجات المؤسسات التعليمية السورية ودراستها بهدف تطوير مدى تحقيقها لأهدافها وتلبيتها لمتطلبات المستفيدين.

تزويد الجهات المعنية بالدراسات والمعطيات المتعلقة بالتعليم العالي التي تسهم في وضع الاستراتيجيات والخطط التنفيذية وصناعة القرارات.

تعميم ثقافة القياس والتقويم واختبارات الكفاءة والقبول على الصعيدين الأكاديمي والمجتمعي، ونشر الممارسات الجيدة، وتعزيز ثقة الرأي العام بالنشاطات المنفذة في هذه الميادين.

المشكلة في مكان آخر

الواقع العملي، وبعيداً عن آراء الطلاب بين المؤيد والمعترض والمشتكي، هو: أن عمل مركز القياس والتقويم ارتكز على قياس مخرجات التعليم العالي عبر الامتحانات الموحدة التي تم فرضها على الطلاب للنجاح بها كشرط للتخرج من بعض الكليات، على الرغم من أن المشكلة بجوهرها في مكان آخر، وهو ما أكدته مديرة مركز القياس والتقويم عبر إحدى وسائل الإعلام في شهر أيار 2017 بقولها: «المشكلة هي في بيئة التعليم أو الكتاب الجامعي»، وبرأيها: «إن مديرية الامتحانات في الكليات تعطي النتائج التي تعكس الدرجات الامتحانية التي يحصل عليها الطالب، لكنها لا تستطيع أن تعكس مستوى الطالب أو الأستاذ أو المنهاج».

على الطرف المقابل لم تنفِ مديرة المركز أحقية شكاوى الطلاب، حيثُ قالت: «هناك مآخذ على الامتحان الوطني تتمثل بموضوع عدم توحيد المناهج، مؤكدة على أحقية بعض الشكاوى التي تصل إلى المركز، فالغاية، حسب رأيها، ليست توحيد المناهج، بل الوصول إلى اللانمطية في التعليم».

شكاوى محقة

أمام هذا الواقع، وهذا الاعتراف، يبدو أن اعتراض الطلاب وشكاواهم لم تجافِ الصواب، ليس بسبب التركيز على المخرجات دون المدخلات، أو التركيز على النتائج دون المقدمات فقط، وهي من كل بد ليست مسؤوليتهم، بل ما يعترض عليه الطلاب أكثر هو العملية الامتحانية نفسها، خاصة على مستوى الأسئلة التي رأى البعض منهم بأن بعضها يعتبر خلافياً يمكن أن يحمل أكثر من إجابة، كما أن بعضها ورد فيه جوابان صحيحان أو جوابان خاطئان، بالإضافة لوجود أسئلة ذات طبيعة اختصاصية، وهذه ملاحظات على الامتحانات الجارية بتاريخ 23و2017/9/30 من بعض طلاب الطب البشري فقط.

لقد قال أحدهم: « يعني هاد امتحان وطني ليقيم الطلاب.. ما بعرف شو كان الهدف من هيك أسئلة؟ صرلنا سنين عم نتعب، وسنة كاملة عم ندرس ونحضر، ونحنا مستعدين نجاوب عن أسئلة صعبة، بس مو أسئلة خيالية!».

أما الملاحظة الأهم التي وقف عندها الطلاب فهي عدم وجود بنك أسئلة أو أي مرجع يمكن الاعتماد عليه من أجل الامتحان.

بنك الأسئلة والمراجع

حول بنك الأسئلة، سبق لمديرة المركز أن قالت: «تم البدء بوضع بنك أسئلة لكل اختصاص من اختصاصات «الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والعمارة والتمريض» على أن يتم وضع ألفي سؤال لكل من الاختصاصات، إضافة إلى إصدار كتيبات مرجعية بالمعلومات الأساسية عن كل تخصص»، وذلك في منتصف شهر أيلول من هذا العام.

ما يعني أنه وطيلة السنوات السابقة من عمل المركز، لم يتم العمل على هذا البنك أو المرجع العلمي المعتمد للامتحانات حسب الاختصاصات آنفاً، وبالتالي لا مرجعية كانت أمام الطلاب قبل الامتحانات، علماً أن المركز الوطني أجرى 92 امتحاناً وطنياً موحداً منذ بدء الامتحانات الوطنية، حسب التصريحات الرسمية، وأن بنك الأسئلة أو كتيب التعليمات يمكن اعتباره البديل المناسب عن توحيد المناهج الصعب، بين مختلف الكليات والجامعات، العامة والخاصة.

حلول ترقيعية هامشية!

مع عدم نفينا لأهمية القياس والتقويم، بل وضرورتهما على مراحل التعليم ومستوياته كافةً، لكن ما سبق أعلاه، يعيد بنا الكرّة من جديد لنقول: إن مشكلة العملية التعليمية هي مشكلة كاملة متكاملة، وفي المراحل التعليمية كافةً، مدخلات ومخرجات، ومناهج وكادراً تدريسياً وإدارياً وطرق تعليم، وأجوراً وتعويضات، ومستلزمات تعليمية وقاعات درسية وأعداد طلاب، وامتحانات وسلالم تصحيح، وغيرها الكثير الكثير مما يجب تداركه واستدراكه.

كما يؤكد بأن الاجراءات كافةً التي يتم اتخاذها رسمياً لمعالجة هذه المشكلة ليست إلا حلولاً ترقيعية هامشية وبعيدة عن الجوهر، وغالباً ما تكون على حساب الطلاب، اعتباراً من أول مفترق يوضع أمامهم بين مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، مروراً بمفترق سياسة القبول الجامعي وحدود الاستيعاب والعلامات التي ترتفع عاماً بعد آخر، وصولاً لفرض السنة التحضيرية على الكليات الطبية، وليس انتهاءً بمفترق الامتحان الوطني الذي يؤجل تخرج بعض الطلاب، ويقف عائقاً أمام طموحهم.

مشكلة العملية التعليمية هي مشكلة كاملة متكاملة وفي المراحل التعليمية كافةً مدخلات ومخرجات ومناهج وكادراً تدريسياً وإدارياً وطرق تعليم وأجوراً وتعويضات ومستلزمات تعليمية وغيرها

المزيد من الفرز الطبقي!

لعل الأهم من ذلك كلّه، بل والسبب الرئيس خلفه، هو أن السياسة التعليمية المتبعة، مثلها مثل السياسات الأخرى المعتمدة من الحكومات المتعاقبة، تسير باتجاه استكمال الخصخصة تباعاً، ليس عبر الترخيص للتعليم الخاص بمراحله كافة، وتسهيل عمله فقط، بل على مستوى المزيد من تخفيض الإنفاق على التعليم الحكومي العام، وعدم معالجة الكثير من الثغرات والمشاكل العميقة فيه، والانعكاسات السلبية الكبيرة لذلك كله، والتي يحصدها أبناء الطبقات الفقيرة تحديداً دون سواهم بالنتيجة، مع عدم إغفال السلبيات على مجمل الواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي كذلك الأمر.

واختصاراً نقول: إن السياسة التعليمية المتبعة بهذا الشكل والجوهر تنحو باتجاه تعزيز الفرز الطبقي في المجتمع يوماً بعد آخر.

فكما أن السياسات الحكومية الليبرالية تحابي أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور، كذلك هي السياسة التعليمية، تحابي أبناء الأثرياء، على حساب أبناء الفقراء، بحيث يغدو العلم والتعلّم حكراً على الشريحة والنخبة المخملية، ولتغرق بقية الشرائح في الجهل والتهميش وآفاتهما!

التهريب.. «تراخٍ» والخزينة أكبر الخاسرين



بعد انتشارها بشكل كبير، واعتياد المواطنين على تداولها، تدخلت مديرية التجارة الداخلية في حمص متأخرة، لتضبط كميات كبيرة من المياه المعبأة والمهربة من لبنان إلى المحافظة، تبين أنها «غير صالحة للاستهلاك البشري» نظراً لارتفاع تعدادها الجرثومي.

■ حازم عوض

سكان حمص اعتادوا على هذه المياه، وأكدوا للصحف المحلية التي رصدت الظاهرة، أن سعر هذه العبوات وطعمها لا يختلف عن المياه السورية «فيجة وبقين» التي «لا تصل المحافظة رغم كثرة الطلب عليها» على حد تعبيرهم، أي: أنها المياه المهربة لم تجد حتى منافساً، ومن عمل على تهريبها كان مرتاحاً جداً واستطاع إغراق السوق بها دون رادع، حتى وصلت هذه المياه إلى «مقاصف وأكشاك الكليات» بحسب السكان.

قانون لِدسّ التجاوزات

عبوات المياه هذه كشفت فعلاً حجم تقصير الجهات المسؤولة عن ضبط التهريب، الذي انتشر مؤخراً لمواد مختلفة، منها: غذائية وأخرى صحية، كالأدوية إضافة للملابس وصولاً للمخدرات، وباعتراف تلك الجهات لا يمكن بحسب الآلية المتبعة ضبط المهربات كلها، حيث قال مصدر في مديرية الجمارك لصحيفة «تشرين»: إن الكشاف الذي يكشف على البضائع يقوم بكشف 10% من البضاعة فقط و90% من البضاعة الأخرى تكون من مهمة المخلص الجمركي الذي يتم تجريمه في حال التأكد من وجود تجاوز.

المصدر الذي لم يفصح عن اسمه قال: إن «هذا التشريع الخاص بكشف 10% فقط من البضاعة الذي تم إقراره مؤخراً من قبل إدارة الجمارك لم يوضع إلا من أجل دسّ التجاوزات، وضمان دخول المواد المهربة بشكل قانوني»، مشيراً إلى وجود 16 معبراً غير شرعياً في سورية.

مؤشرات على «التراخي»

في إشارة أخرى إلى وجود تراخٍ من قبل ضباط الجمارك بخصوص عمليات التهريب، كشف الآمر العام للضابطة الجمركية العميد سعيد صبيح مؤخراً، عن حركة تنقلات في الضابطة الجمركية طالت نحو 30 ضابطاً، منهم رؤساء ضابطات جمركية ورؤساء مناطق جمركية، مبيناً، أن حركة التنقلات تأتي «في إطار تطوير وتصويب العمل الجمركي، واختيار القيادات الأكثر كفاءة، والحد من حالات أو مظاهر لبعض المخالفات والتجاوزات».

إن كانت المهربات يمكن أن تعبر الحدود بهذه السهولة عبر المنافذ الشرعية، فكيف هي الحال في المنافذ غير الشرعية؟، ربما أرقام الضبوط يمكن أن تجيب أكثر، حيث كشفت حصيلة الشهر الماضي من القضايا المحققة في الضابطة الجمركية عن 157 قضية بقيمة 190 مليون ليرة، في حين بلغت قيمة الغرامات المتوجبة على هذه القضايا نحو 906 ملايين ليرة، منها: نحو 200 مليون ليرة تم تحصيلها، بينما لم يتم تحصيل 706 ملايين ليرة.

أهم المواد المهربة الشهر الماضي، شملت 41 قضية مواد غذائية بقيمة 20 مليون ليرة و18 قضية ألبسة بقيمة 123 مليون ليرة ونحو 6 قضايا لتهريب أدوية بقيمة 3,2 ملايين ليرة، و8 قضايا خردة بقيمة 2,5 مليون ليرة في حين تم تحقيق قضيتي دخان وقضية لتهريب الغاز.

تشير الضبوط أعلاه إلى عدم قدرة جهاز الضابطة الجمركية على ضبط حجم المهربات الكبير، إضافة إلى تراخي وزارة التجارة الداخلية بهذا الصدد، فقضيتا تهريب الدخان فقط خلال شهر، وسط انتشار كبير للدخان المهرب في الأسواق، تعتبران مؤشراً واضحاً لذلك، في ظل وجود أسواق تعتمد بحد ذاتها على هذا النوع من المهربات مثل: «السومرية».

من المؤشرات أيضاً، انتشار أنواع أخرى من المهربات في الأسواق مثل: المفرقعات، حيث أعلنت الضابطة الجمركية نهاية آب الماضي عن ضبط شاحنة تحمل نحو 250 كيلو غراماً من الألعاب النارية والمفرقعات كانت تتجه إلى أسواق دمشق، قيمتها مع الغرامات نحو 5 ملايين ليرة، وهي الضبط الثاني فقط للضابطة منذ بداية العام لهذا النوع من المهربات، علماً أن هذه الشاحنة دخلت الحدود وكانت في طريقها إلى دمشق، أي: أنها كادت تصل إلى الأسواق كما وصل غيرها.

إن كانت المهربات يمكن أن تعبر الحدود بهذه السهولة عبر المنافذ الشرعية فكيف هو الحال في المنافذ غير الشرعية؟

التهريب بالأرقام الرسمية

ووصل عدد القضايا التي حصلت الجمارك رسومها وغراماتها منذ بداية العام للغذائيات 327 قضية بقيمة 160,9 مليون ليرة برسوم محصلة بقيمة 42,4 مليون ليرة وغرامات محصلة بقيمة 569 مليون ليرة سورية، إضافة إلى 38 قضية أدوية بقيمة 27,9 مليون ليرة سورية، برسوم محصلة بقيمة 5,6 ملايين ليرة وغرامات محصلة بقيمة 98,9 مليون ليرة سورية و3 قضايا عملات ومعادن وآثار بقيمة 4 ملايين ليرة برسوم محصلة بقيمة 1,7 مليون ليرة وغرامات محصلة بقيمة 17,5 مليون ليرة و124 قضية ألبسة بقيمة 70,2 مليون ليرة سورية، ورسوم محصلة بقيمة 20,9 مليون ليرة وغرامات محصلة بقيمة 209 ملايين ليرة سورية.

هذا ما يضيع على الخزينة

في دراسة صدرت العام الجاري في شهر أيلول بعنوان «أثر التهريب على الاقتصاد السوري»، تبين أن التهريب يضيع على الخزينة العامة كحد أدنى 600 مليار ليرة، ما بين التهريب في الاستيراد أو التصدير، وأن الاقتصاد السوري خسر نحو 6 مليارات دولار خلال 2015 بسبب هذه الظاهرة السلبية.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن حجم الصادرات السورية في عام 2015 بلغ حوالي 600 مليون دولار، لكن التقديرات غير الرسمية تبين أن حجم الصادرات بلغ حوالي 1,8 مليار دولار، أي: أن 1,2 مليار دولار خرجت تهريباً «66% من الصادرات السورية خرجت بطرق غير مشروعة»، مثل: غنم العواس والخضار وغيرها.

ويفرض القانون على الصادرات رسماً يبلغ واحداً بالألف من قيمة الصادرات، ما يعني أن الصادرات المهربة فوتت 1,2 مليون دولار، كان من الممكن أن تنفقها الحكومة على دعم الصادرات أو نشاطات أخرى.

وبحسب الدراسة، بلغت قيمة المستوردات في عام 2015 أقل من مليار دولار، لكن بيانات mirror data تبين أن المستوردات السورية خلال العام نفسه تقارب 3 مليارات دولار، ما يعني أن سلعاً بقيمة 2 مليار دولار دخلت سورية بطريقة غير نظامية، وباعتبار أن معظمها سلعاً استهلاكية فإن رسومها تبدأ من 5% وتصل إلى 30%، ما يعني تقريباً أن رسوماً جمركية تقدر بحوالي 200 مليون دولار خسرتها الخزينة، كان من الممكن أن تستخدمها الحكومة أيضاً في مشاريعها الخدمية والتنموية وغيرها.

قد تكون أخطر المهربات حالياً، هي الأسلحة والمخدرات، ولا توجد إحصائيات رسمية عن الأولى، بينما بينت الإحصائيات المعلنة حتى الشهر السادس من العام الجاري بحسب وزارة الداخلية، ضبط 612,923 كغ حشيش، و11,507 هيروئين مخدر و30 غرام كوكائين مخدر، و850 غرام الأمفيتامين، و1,70 كغ مسحوق أوراق الحشيش، و43 غرام ماريجوانا، و843504 حبات كبتاغون، و10683251 حبة من حبوب دوائية نفسية، و90 غراماً مواد أولية لصناعة المخدرات، وهذه الأخيرة تشير إلى وجود عمليات تصنيع المخدرات ضمن سورية.

من جيب المستهلك دائماً وأبداً!

في جلسته المنعقدة بتاريخ 2017/10/3، ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون بتعديل بدلات الخدمات التي تقدمها وزارة الصناعة والجهات التابعة لها، ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره.



■ سمير علي

وقد ورد على موقع رئاسة مجلس الوزراء: «بغية تقديم وزارة الصناعة خدمات متطورة للصناعيين والحرفيين عبر إعادة النظر ببدلات الخدمات بما ينسجم مع المتغيرات الحالية، ناقش المجلس مشروع قانون بتعديل بدلات الخدمات التي تقدمها وزارة الصناعة والجهات التابعة لها، واقتراح بدلات لخدمات لم يتم لحظها سابقاً وآلية استيفائها، ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره».

الرسوم المعدلة

ما رشح من تعديلات على الرسوم بموجب المشروع أعلاه، حسب وسائل الإعلام، التالي:

رسم منح الترخيص أو نقل ملكيته للشركات والمؤسسات والأفراد وفق تشريعات الاستثمار، والذي أصبح بـ100 ألف ليرة سورية.

رسم منح شهادة التسجيل أو نقل ملكيتها، والذي أصبح بـ50 ألف ليرة.

رسم الترخيص للشركات وفق القانون 47، والذي أصبح بـ 75 ألف ليرة.

رسم منح شهادة التسجيل، والذي أصبح بـ40 ألف ليرة.

رسم الترخيص للشركات وفق المرسوم «47» والذي أصبح بـ50 ألف ليرة.

رسم منح شهادة التسجيل وفق المرسوم 47، والذي أصبح بـ30 ألف ليرة.

رسم التعديل على تمديد الترخيص، أو على شهادة التسجيل، أو منح بدل ضائع أو تالف، هو 25٪ من رسم منح الترخيص، أو من رسم منح شهادة التسجيل.

رسوم شهادة تسجيل سيارة نقل للمنشأة الصناعية أو الحرفية، ورسوم الموافقة على إحداث مركز تدريب حرفي، ورسوم منح رخصة ممارسة حرفة تعقيب المعاملات، تتراوح ما بين 20 ألف إلى 25 ألف ليرة.

أسباب موجبة

تعديل الرسوم المستوفاة بررتها وزارة الصناعة بالسياق العام والمتغيرات الطارئة على الواقع الاقتصادي العام، وعدم تعديل هذه الرسوم منذ فترة طويلة، وهو ما ورد من أسباب موجبة عبر مذكرتها المرفوعة لرئاسة مجلس الوزراء، والتي ورد فيها: «لوجود خدمات مقدمة من الوزارة دون أن يتم فرض بدلات عليها سابقاً، ولمضي فترة زمنية طويلة على القوانين والتشريعات التي حددت بدلات الخدمات المقدمة من قبل الوزارة، لاسيما القانون رقم 21 لعام 1958 وتعديلاته، وبالتالي فقد أصبح من الضروري إعادة النظر بمبلغ الرسوم المترتبة على هذه الخدمات بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية والقيمة العادلة لهذه الخدمات، ويكفل تأمين إيرادات إضافية إلى الخزينة العامة للدولة، بعد الأخذ بعين الاعتبار عدم انعكاس ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للمواطنين».

رأي مغاير؟

بالمقابل، كان للصناعيين رأي مغاير، فقد رأى أحد الصناعيين، عبر إحدى وسائل الإعلام: «أن مشروع الصك يتعارض مع العملية التنموية والاقتصادية والاجتماعية، مبيناً ألّا حاجة لهذه الرسوم بالأساس، لاسيما وأن بعض الرسوم تُدفع من قبل الصناعي مرتين، واحدة لغرف الصناعة والأخرى لوزارة الصناعة، مما يشكل عبئاً إضافياً يتحمله المستهلك بالنهاية، كما أن أي عبء على الصناعي سوف ينعكس بالنتيجة سلباً على المستهلك ارتفاعاً بأسعار المنتجات، وأنه مع فكرة تأمين واردات جديدة للجباية بحيث لا تتعارض مع العملية التنموية والاقتصادية والاجتماعية».

جيب المستهلك هي المستهدفة مرة أخرى من المشروع أعلاه في استباحة واستنزاف لم تعد تعرف لها حدود في ظل مجمل السياسات الحكومية المتبعة

جيوب مستباحة!

بعيداً عن موضوعة ازدواجية مطارح الرسوم المستوفاة، وضرورة حلها، وبعيداً عن أن هذه الرسوم المقطوعة سيتم استيفاؤها من المنشآت والورشات الحرفية والصناعية، الصغيرة والكبيرة، سواء بسواء، بغض النظر عن المساحة والمكننة المستخدمة وعدد العاملين وكمّ الإنتاج، وهي قضايا يجب أن تُراعى وتؤخذ بعين الاعتبار ضمن مفهوم العدالة في الرسوم والضرائب افتراضاً.

فالمشروع من الناحية العملية، وتفسيراً لما ورد أعلاه، عبارة عن زيادة في الرسوم المستوفاة من قبل وزارة الصناعة، عبر مديرياتها وجهاتها التابعة لقاء الخدمات المقدمة من قبلها، بالإضافة إلى رسوم جديدة لقاء «خدمات أخرى» لم تكن تجبى بمقابلها رسوم.

ما يعني عملياً أن عبارة «الخدمات المتطورة» الواردة أعلاه، هي حشو ليس له أي مدلول من الناحية العملية، كما أن هذه الرسوم المستوفاة سوف تتم إعادة استردادها من جيوب المواطنين المستهلكين بالنتيجة والمآل، ما يعني أيضاً أن عبارة «عدم انعكاس ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للمواطنين» الواردة بالأسباب الموجبة، ليست إلا حشواً إضافياً كذلك الأمر.

ولتبقى أخيراً عبارة «تأمين إيرادات إضافية للخزينة» هي العبارة الوحيدة الصحيحة مما سبق كله.

وأن جيب المستهلك هي المستهدفة مرة أخرى من المشروع أعلاه، في استباحة واستنزاف لم تعد تعرف لها حدود، في ظل مجمل السياسات الحكومية المتبعة.

أخيراً لعلنا نتساءل: كيف يستوي دعم الصناعة والإنتاج، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وهي العبارات التي لطالما تم ترديدها حكومياً، بعد ما سبق كله؟

ضاحية قدسيا 150 ع الراكب

كثيرة هي المشاكل التي يعاني منها القاطنون في ضاحية قدسيا بالقرب من دمشق، لكن أهمها هي: مشكلة المواصلات، وخاصة خلال ساعات الذروة.

■ مراسل قاسيون

أجر السرفيس على خط الضاحية هو 75 ليرة رسمياً، إلا أن الواقع يقول إن الأجر الذي يتقاضاه السائقون هو 100 ليرة، أما في ساعات الذروة صباحاً ومساءً فيصل المبلغ إلى 150 ليرة.

ساعات الذروة

ساعات الصباح الأولى، من الساعة 7 وحتى 9 تقريباً، بعض السرافيس العاملة على الخط متعاقدة مع المدارس أو المعامل، وبالتالي تصبح المواصلات من الضاحية إلى دمشق من الصعوبة بمكان، حيث يضطر الناس، الموظفون والطلاب خاصة، الرضوخ للأسعار التي يفرضها عليهم بعض سائقي السرفيس استغلالاً، أو للاستعانة بالتكاسي، وذلك بسبب الازدحام وقلة وسائط النقل.

وفي فترة بعد الظهر، من الساعة 2 وحتى 5 تقريباً، تقوم بعض السرافيس العاملة على الخط بالامتناع عن نقل الركاب عند أول جسر الرئيس، لتبتعد داخلاً كي تفرض على المواطنين 150 ليرة، كذلك استغلالاً للازدحام الشديد وقلة عدد وسائط النقل.

والنتيجة، أن الموظف والعامل والطالب، الذين ترتبط مواعيد ذهابهم وإيابهم مع ساعات الذروة تلك، يتكبد كل منهم بحدود 6000 ليرة على أقل تقدير للمواصلات فقط شهرياً، ناهيك عن التعب والإجهاد، أو الملاسنة والإشكالات مع هؤلاء السائقين المستغلين، وبحال كان في الأسرة أكثر من فرد يضطر إلى الانتقال اليومي فإن هذه التكلفة الشهرية ستصبح مضاعفة بعدد هؤلاء الأفراد، وهو عبء كبير تتحمله الأسر، بالإضافة إلى الأعباء الكبيرة على المستوى المعيشي المتردي أصلاً.

مطالب

القاطنون في ضاحية قدسيا يطالبون بزيادة عدد باصات النقل الداخلي العاملة على خط السير من وإلى الضاحية، وزيادة عدد السفرات التي يقوم بها كل باص، وخاصة خلال ساعات الذروة صباحاً ومساءً، حيث لم يخصص للضاحية إلا باص واحد، حسب أقوال الأهالي، يقوم بسفرة واحدة صباحاً، على الرغم من كبر الضاحية وعدد سكانها الكبير.

كما يطالبون باتخاذ الإجراءات الرادعة بحق السائقين المستغلين، الذين وصل بهم الحال لفرض ضعف المبلغ المستحق لقاء أجور النقل، فلا وجود لدور مشرفي الخط أو لشرطة المرور أو لعناصر التموين، وخاصة في ساعات الذروة.

مشاكل إضافية

أما على مستوى المشكلات العديدة الأخرى التي يعاني منها سكان الضاحية فيمكن تلخيصها بالتالي:

تراكم القمامة في الشوارع وأمام البنايات، حيث لا تُرحل هذه القمامة إلا كل عدة أيام، وبعض الأحيان أكثر من ذلك، مع كل ما يعنيه ذلك من روائح كريهة وحشرات وقوارض.

بعض الجزر في الضاحية تفتقد الإنارة بشكل تام.

قطعان الكلاب الشاردة، التي تسرح وتمرح ليلاً، ومع ساعات الصباح الأولى.



المخالفات المنتشرة والمتزايدة، ليس في الأبنية فقط، بل وبالتعديات على الوجائب كذلك الأمر، وعلى علم ومرأى البلدية، حيث يتم الاكتفاء بالتشميع والإنذار، وليس بإزالة المخالفات غالباً.

الأبنية والجزر المخصصة تحت اسم «شبابي» في الضاحية شبه منسية من الخدمات، وكأن القاطنين فيها مواطنون من نخب ثاني.

طبعاً بالإضافة للمعاناة من الخدمات العامة، مثل: المياه والكهرباء والاتصالات، وغيرها!

رفع متوقع لكشفية الأطباء!

من جديد يطرح نقيب أطباء سورية موضوع أجور المعاينات الطبية، وهذه المرّة من باب المواد المستهلكة المستخدمة في دراسة الحالة المرضية.



■ نوار الدمشقي

فقد صرح نقيب الأطباء عبر إحدى الصحف المحلية: أن «الأجور الطبية غير مضبوطة، ووزارة الصحة هي التي تضع التسعيرة، فالمفارقة ما بين 2004 إلى 2017 لم تتغير في آلية وضع الأجور، علماً أن المواد المستهلكة المستخدمة في المعاينات الطبية ازدادت ما يقارب عشرة أضعاف».

مفارقة من جيب المفقرين!

مع الطرح الأخير لنقيب الأطباء حول آلية وضع الأجور والمواد المستهلكة، وقوله: «بوجوب فصل أجور المعاينات الطبية عن المواد المستهلكة المستخدمة في دراسة الحالة المرضية»، وربط ذلك بأسعار الأجهزة الطبية التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير، مع ذكره لأسعار بعض التجهيزات التي ارتفعت لدعم رأيه، لا ندري ما سوف تكون عليه قيمة الكشفية لاحقاً، ولا كيف سيتم احتساب قيمة هذه المستهلكات؟!.

والنتيجة: أن المريض وحده من سيتكبد قيمة الفارق السعري المتوقع، وهو ما لم ينكره نقيب الأطباء حيث قال: «هذه الزيادة في الأجهزة والمواد المستهلكة ترتب عليها زيادة في المعاينات الطبية، ولحقها الكثير من الفوضى في التسعير، حمل معظمها المواطن وخاصة أصحاب الدخل المحدود».

والمفارقة في موقف نقيب الأطباء بين المقدمة والخاتمة واضحة، فهل النقيب يدافع عن الأطباء أم عن أصحاب الدخل المحدود؟ في آلية تحديد قيمة الكشفية، ومطالبته بفصل الكشفية عن قيمة المستهلكات، وتبريره ما ترتب على ذلك من زيادة في المعاينات الطبية، واعترافه بأن هذه الآلية حمل وزرها المواطن، وخاصة أصحاب الدخل المحدود!.

لا محاسبة ولا من يحزنون!

يشار إلى أن الحد الأدنى للكشفية كان قد ارتفع عام 2016 من 700 ليرة إلى 1500 ليرة، وقد صرح نقيب الأطباء في حينها: «أن الأطباء المختصين الذين لا تقل خبرتهم عن عشر سنوات ستصبح كشفيتهم 1500 ليرة سورية، بينما الأطباء الذين تقل خبرتهم عن عشر سنوات ستصبح ألف ليرة سورية، وأن رفع النقابة لأجور الأطباء، من أجل محاسبة الذين يخالفون التسعيرة، ولكيلا يتذرع الطبيب بعد ذلك بأن التسعيرة قليلة ولا تساوي شيئاً في الظروف الراهنة».

ومنذ ذاك التاريخ وحتى الآن، لم يشهد المواطن أي التزام بتسعيرة الكشفية من قبل الأطباء، مع بعض الاستثناءات التي تؤكد القاعدة، حيث ما زال الكثير من الأطباء الأخصائيين يعتبرونها قليلة، ويتقاضون مبالغ أعلى من التسعيرة، حتى دون تقديم أية ذرائع.

وفي ظل مقولة «الحد الأدنى للكشفية»، وفي ظل تراجع عدد الأخصائيين نتيجة الأوضاع والأزمة، فإن الواقع يشير إلى أن بعض الأطباء تتجاوز كشفيتهم الـ 5000 ليرة، وبعضهم يتقاضى مبالغ أكثر من ذلك بكثير، حسب «الاختصاص والسمعة»، حيث لم يشهد المواطن أية محاسبة للمخالفين، أو أي دور للنقابة أو وزارة الصحة بذلك.

الواقع يشير إلى أن بعض الأطباء تتجاوز كشفيتهم الـ 5000 ليرة وبعضهم يتقاضى مبالغ أكثر من ذلك بكثير حسب «الاختصاص والسمعة».

لا طبابة للمفقرين؟

وفي ظل هذا الواقع من الارتفاعات المتتالية لأجور الأطباء وقيمة الوصفات الطبية والتحاليل والتصوير، وغيرها من ضرورات الاستشفاء العلمية والصحية، التي من المفترض أن تكون مضمونة النتائج، ومع التدهور المستمر على المستوى المعيشي لحدود الفقر والعوز، والذي كانت إحدى نتائجه التدهور المستمر في الحالة الصحية للمواطنين، ومع التراجع العام لدور الدولة على مستوى الرعاية الصحية، ازداد لجوء المواطنين، وخاصة أصحاب الدخل المحدود والمفقرين، إلى البدائل عند مرضهم، اعتباراً من الاعتماد على الصيدلاني دوناً عن الأطباء، مروراً بالاعتماد على الطب البديل «الشعبي- طب التغذية»، وليس انتهاءً باللجوء للعطارين.

ومع المطالبة الأخيرة لنقيب الأطباء، التي تعتبر مقدمة للرفع المقبل لتسعيرة الكشفية، وفي ظل استمرار تراجع الدولة عن دورها على المستوى الصحي، ومع استمرارها بسياساتها المفقرة، يتعزز القول: إن التداوي والاستشفاء أصبح حكراً على من يملك المال من أصحاب الثروة، أما البقية الباقية من مفقري الشعب، وفي حال أصيبوا بالأمراض، فقد لا يتمكنون حتى من الاستعانة بالبدائل السابقة.

وعندما نتحدث بعد ذلك كله عن الطبقية والفرز الطبقي الجاري على قدم وساق، هناك من يستشيط غيظاً وغضباً منا؟!

تغييرات السورية للتجارة ضرورة أم خطوة استباقية؟!

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مؤخراً، قراراً يتضمن تغيير معاون مدير عام المؤسسة السورية للتجارة، بالإضافة إلى ثمانية مدراء مركزيين، وذلك بناءً على اقتراح المدير العام للمؤسسة السورية للتجارة.



■ عاصي اسماعيل

المديريات المركزية في السورية للتجارة التي طالتها التغييرات هي: الشؤون الإدارية- الشؤون المالية- الخزن والتوضيب- منافذ البيع- المسالخ الفنية- المعلوماتية- الشؤون القانونية- وحدة التصنيع.

ولا ندري ما هي المديريات المركزية المتبقية في المؤسسة دون تغيير مدرائها؟!.

لجنة لدراسة الجدوى الاقتصادية يشار إلى أنه سبق وأعلن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، منذ عدة أيام فقط، عن صدور قرار بتشكيل لجنة لدراسة الجدوى الاقتصادية لعمل المؤسسة السورية للتجارة، وذلك بتوجيه من رئاسة مجلس الوزراء، موضحاً بأنها تعتبر مؤسسة محدثة ومن الضروري الوقوف على طبيعة عملها، ومعرفة الثغرات والصعوبات التي تعيق تنفيذ مهامها، بالإضافة لوضع المقترحات لتطويرها وتحديد النتائج الإيجابية، وذلك بعد أن تم دمج عدة مؤسسات تابعة للوزارة ضمن المؤسسة السورية للتجارة.

وتتألف اللجنة المختصة بإعداد الدراسة عن الجدوى الاقتصادية للمؤسسة السورية للتجارة من: مدير عام الشركة العامة للمخابز، كرئيس للجنة، وعضوية كل من مدير الأسعار في الوزارة، ومديرة التخطيط والتعاون الدولي في الوزارة، ومدير الشؤون الإدارية للهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار، والمدير التجاري لدى المؤسسة السورية للتجارة.

وقد بيّن المدير العام للمؤسسة السورية للتجارة في حينه، أن تشكيل لجنة لدراسة الجدوى الاقتصادية للمؤسسة يعتبر إجراء روتينياً داخلياً تطلبه رئاسة الحكومة كل فترة، ما بين ستة أشهر وسنة، للوقوف على طبيعة نشاط المؤسسة وآلية العمل فيها، وهو يمائل التقارير الدورية الربعية ونصف السنوية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة السورية للتجارة تم إحداثها مطلع العام الحالي، وذلك عبر دمج كل من: المؤسسة العامة الاستهلاكية، والمؤسسة العامة للخزن والتسويق، والمؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية، في مؤسسة عامة واحدة باسم: المؤسسة السورية للتجارة، بموجب المرسوم التشريعي رقم 6 لعام 2017، وقد تولى المدير العام الحالي إدارتها مذ ذاك، بعد أن كان مكلفاً بإدارة المؤسسة العامة الاستهلاكية منذ أيار 2016، وقبلها كان مديراً عاماً للمؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية «سندس».

آليات العمل هي الأهم

بقي أن نقول: إنّ التغيير هو إحدى مفرزات الضرورات الموضوعية التي تفرضها طبيعة العمل بكل مؤسسة من أجل تذليل صعوباتها واستمرار عملها، ويعتبر إحدى الأدوات الهامة من أجل الدفع باتجاه تحسن الأداء والتطور فيه، بحال توافق هذا التغيير مع تلك الحاجة الموضوعية.

وما من شك بأن السورية للتجارة، وبعد هذه الفترة من عملها منذ مطلع العام وحتى الآن، والكثير من الملاحظات على أدائها خلال هذه الفترة، باعتبارها الذراع الحكومي التدخلي الوحيد في السوق المحلية المعني بتأمين الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين، وخاصة الأساسية منها، ربما أصبحت بحاجة إلى الكثير من التغييرات، إن كانت دوافعها وضروراتها موضوعية وتتوافق مع مساعي تحسين الأداء والتطوير بالعمل، والتي نرى أنها يجب ألا تقتصر على تغيير الإدارات، بل والأهم ربما على مستوى آليات العمل المتبعة، خاصة وأنها حصلت على الكثير من الامتيازات بموجب مرسوم إحداثها، وهو ما لم يلمسه المواطن على مستوى أدائها بالشكل المطلوب منها حتى الآن.

أخيراً نتساءل:

هل التغييرات بالجملة التي طالت معظم المديريات المركزية في السورية للتجارة، استناداً لاقتراح مديرها العام، هي نتيجة الضرورات الموضوعية التي فرضتها طبيعة عمل المؤسسة وبغية تحسين أدائها، أم هي خطوة استباقية على عمل اللجنة المشكلة بتوجيه من رئاسة مجلس الوزراء، لدراسة واقع عمل هذه المؤسسة المعنية بمصالح المستهلكين قبل غيرهم، افتراضاً؟.

من نازحين في «شام المعارف» إلى مطرودين!



بعد أن تم تهديد السكان النازحين من داريا، والقاطنين بجانب «شام المعارف» بصحنايا، تم تهجير هؤلاء مرة أخرى من ثلاثة أبنية في هذه المنطقة.

■ مراسل قاسيون

فقد قامت إحدى الجهات الرسمية، المسؤولة عن منطقة صحنايا، بطرد هؤلاء عنوة من هذه الأبنية، ورمتهم وأغراضهم وأثاثهم خارج تلك المباني.

الإيجار المستحيل!

على إثر ذلك، قام هؤلاء النازحون بالبحث عن بيوت للإيجار في صحنايا، ومعظمهم لم يجدوا منازل في المنطقة، ومن حظي من هؤلاء ببيت فلم يكن بأحسن حال من واقع البيوت التي كانوا يقطنونها في المباني التي طردوا منها، على العظم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بدلات الإيجار تعتبر مرتفعة بالنسبة لهم، وهي لا تلائم دخولهم، شبه المعدومة بالأحوال كلها.

إحدى السيدات تروي لنا: «لدي ولدان يقاتلان مع الجيش السوري في دير الزور ضد الارهاب، بالأمس اتصلوا وعرفوا حالتنا، قالوا لي: هل من المعقول نحن نقاتل على الجبهة وأنتم تهجرون من بيوتكم؟».

وتضيف: «لدي ابنة عمرها عشرون عاماً، أرملة ولديها ثلاثة أطفال، وزوجي مريض قلب لا يستطيع العمل، نذهب للبحث عن بيوت للإيجار يقولون لنا: لا نستطيع تأجيركم لأن لدينا أطفال! هل يعقل ذلك؟ هل نرمي أولادنا في الشارع يعني؟».

سيدة أخرى أرملة، وهي أم لثلاثة أطفال تعمل بأحد المعامل المجاورة براتب 30000 ليرة تقول: «كيف من الممكن أن تستأجر والإيجارات أقلها بـ 30000 ليرة في صحنايا»؟!.

وعود محافظة ريف دمشق

قام بعض من الأهالي بتشكيل وفد لزيارة محافظة ريف دمشق، لمقابلة المحافظ وإطلاعه على وضعهم بغية إيجاد حل لمشكلتهم، أو إرجاعهم إلى بيوتهم في داريا. وعند وصولهم لم يجدوا المحافظ، لذلك قاموا بمقابلة نائب المحافظ السيد راتب عدس وتم إطلاعه على مشكلتهم.

والذي تبين بأن إخلاء هذه الأبنية، وبهذه الطريقة، تم دون التنسيق مع محافظة ريف دمشق، حيث اعتبر نائب المحافظ أن عملية الإخلاء غير قانونية، ولا يجوز ترك هؤلاء دون أن يتم تأمين مكان إيواء أخر لهم، خصوصاً أن هذه الحالة ليست حالة خاصة، بل حالة عامة تشمل عدداً من العائلات التي يتجاوز عددها مع أفرادها المئات، ضمن ظروف معيشية سيئة، ومن المستغرب أنّهم متروكون دون أبسط الحاجات الإنسانية للعيش!.

وأثناء اللقاء تم تكليف أحد المهندسين في المحافظة للمساعدة على إيجاد مأوى لهم، وتم اقتراح مبنى خلف مبنى «التاون سنتر» على أتوستراد درعا لكي يتم إيوائهم به، ريثما تتم عودتهم إلى داريا.

ع الوعد يا كمون!

أخبرنا أحد الأهالي، الذين قابلوا نائب المحافظ في وقت سابق، بأنه وعدهم أنه في اليوم التالي للقائهم معه سوف يقومون بزيارة المبنى المذكور أعلاه، وتحديد ما يلزم البناء ليكون جاهزاً لإيوائهم.

إلّا أنه قد مضى أسبوعان على لقائهم بنائب المحافظ، ووعده أعلاه، ولم يتم إلى الآن التواصل معهم أو حل مشكلتهم، أو حتى الرد على اتصالاتهم!!.

والمستغرب أكثر بالنسبة إليهم، عدم تلبية مطالبهم بعودتهم إلى بيوتهم في داريا، حيث أعربوا بأنهم مستعدون لنصب خيام يأوون إليها، إن كانت بيوتهم مدمرة، فذلك أفضل من المعيشة السيئة التي يعيشونها.

نائب المحافظ اعتبر أن عملية الإخلاء غير قانونية ولا يجوز ترك هؤلاء دون أن يتم تأمين مكان إيواء أخر لهم!!.

حالات خاصة!

هناك بعض الحالات التي يفترض على الحكومة والدولة إيجاد حلول لها، فمثلاً أحد النازحين معاق جسدياً، وهو أب لأربعة أطفال، يقوم بتأمين احتياجات أطفاله عن طريق بيع بعض ربطات الخبز من فرن صحنايا، بالتعاون مع ابنه بعد عودته من دوام المدرسة، وذلك كي يحصل على بعض النقود من أجل تأمين بعض متطلبات المعيشة فقط.

عائلة أخرى قامت بنصب خيمة بالقرب من المباني التي طردوا منها، لكي تبقى الفتاة وأمها وأخوها بالقرب من عملهم في المعامل المجاورة، خاصة في ظل عدم توفر فرص العمل، وهم بالكاد حصلوا على فرصتهم في تلك المعامل، وذلك كي يساعدوا بقية إخوتهم وأباهم المقعد.

وغيرها من الحالات التي من المفترض على الحكومة أن تقوم بدورها وواجبها تجاههم، ناهيك عن أنه من غير المبرر رمي تلك العائلات في الشارع دون إيجاد مأوى بديل لهم.

عودة الأهالي هي الحل

«قاسيون» وعبر متابعتها لملف نازحي داريا في «شام المعارف»، ومع عدم الموافقة على أسلوب طرد هؤلاء بالشكل المبين أعلاه، تضم صوتها إلى مطالب هؤلاء النازحين سابقاً، والمطرودين حالياً، من أجل إيجاد مأوى بديل مستوف للشروط الصحية عبر محافظة ريف دمشق، كونه حقاً لهؤلاء أولاً، وحسب وعود المحافظة بهذا الشأن ثانياً.

بالإضافة إلى مطلبهم المشروع بعودتهم إلى بلدتهم داريا، التي لا يمكن أن يهنأ لهم العيش بعيداً عنها، وهو الحل الصحيح والوحيد من أجل استعادة حياتهم ونشاطهم، على المستويات كافةً، وهم بذلك حالهم كغيرهم من نازحي بعض المناطق الأخرى الذين يطالبون بالعودة إليها، مع استغرابهم من كثرة المماطلة والتسويف في ذلك، حيث لم يعد هناك من ذرائع بهذا الشأن، خاصة وأن هذه المناطق «داريا وغيرها» تمت استعادتها منذ سنوات، وجرى الحديث مطولاً عن العمل على بناها التحتية وخدماتها تمهيداً لعودة أهلها، وذلك حسب ما تم إعلانه والتصريح به رسمياً؟!

وردة وسط الدمار!

على الطرف المقابل، وبالرغم من هذه المآسي كلها، تروي لنا إحدى الفتيات بأنها تخرجت منذ ما يقارب العامين من كلية الحقوق، وقد درست وتخرجت وهي تقرأ على ضوء ولاعة السجائر، بحكم عدم وجود كهرباء في الأبنية التي كانوا يقطنوها قبل طردهم منها.

ولعل هذه الصبية مثال حي على مقدرة السوريين على مقارعة الظروف والانتصار للحياة حباً بها، بالرغم من المآسي والمعاناة كلها، والتخلي الرسمي عنهم، وكأنها نبتة أورقت وسط الدمار، حالها كحال الكثير من مثيلاتها وأشباهها خلال سني الحرب والأزمة الطويلة.

نشر مركز التجارة الدولية ITCمؤخراً بيانات التجارة الخارجية السورية لعام 2016، والتي يأخذها المركز من البيانات الرسمية للدول الشريكة تجارياً، ليتبين المستوردات والصادرات السورية من حيث القيم، وتوزعها حسب طبيعة السلع، والشركاء التجاريين...

التجارة الخارجية في 2016:
متراجعة - غذائية - «غربية»

بلغت قيمة المستوردات السورية لعام 2016: 4,3 مليار دولار، بانخفاض بمقدار مليار دولار عن عام 2015 عندما كانت المستوردات 5,3 مليار، وبنسبة انخفاض 19%.



■ سامر سلامة

أما الصادرات فقد بلغت 731 مليون دولار، في انخفاض في نسبة 14% عن عام 2015 عندما بلغت الصادرات قيمة: 844 مليون دولار.

ما يعني أن كتلة المستوردات والصادرات قد انخفضت إلى أدنى مستوىً لها خلال الأزمة. فخلال الفترة 2011–2016 تراجعت المستوردات بنسبة 75% من 17,1 مليار دولار وصولاً إلى 4,3 مليار دولار. بينما تراجعت الصادرات من 8 مليار دولار وصولاً إلى 731 مليون دولار بنسبة انخفاض 91% قابلها تراجع الناتج بنسبة 65% للفترة نفسها.

ارتفاع نسبة العجز

تراجع عجز الميزان التجاري، أي: الفارق بين المستوردات والصادرات بين عامي 2015–2016 من 4,5 مليار دولار إلى 3,6 مليار دولار، حيث تراجعت المستوردات في 2016 بنسبة أكبر من تراجع الصادرات. ولكن أثر هذا العجز رغم تراجعه رقماً لا يزال هاماً، حيث إن نسبته إلى إجمالي الناتج في سورية عام 2016 ارتفعت، فبينما كان العجز التجاري يشكل نسبة 14,5% من الناتج المقدر بـ 27 مليار دولار في 2015، أصبح يشكل نسبة 16,3% من الناتج المقدر بأفضل التقديرات بحوالي 22 مليار دولار في 2016؟

عائدات الصادرات لم تستطع أن تغطي إلا نسبة 17% من المستوردات، وفي الأحوال كلها فإن الحكومة ألغت التزام التجار بإعادة القطع الناجم عن التصدير، وبالتالي لا تؤثر تغطية الصادرات مباشرة على مخزون القطع الأجنبي الحكومي، بينما استمر في 2016 تمويل جزء هام من المستوردات بالقطع الأجنبي، أي: أن هذا العجز لا يزال يشكل خسارة هامة في رصيد القطع الأجنبي، حيث انتقل للخارج قطع أجنبي بمقدار 3,6 مليار دولار في 2016 قابلها بضائع مستوردة في السوق السورية.

وينبغي التذكير، أنه خلال الفترة بين 2011–2016 بلغت إجمالي خسارة الميزان التجاري السوري 33,7 مليار دولار، نتيجة الفارق بين المستوردات والصادرات، وهو أعلى من رصيد القطع الأجنبي السوري المقدر بـ 22 مليار دولار قبل الأزمة.

ماذا استوردنا؟

لا تزال المستوردات المتعلقة بمواد الاستهلاك الغذائي والصناعات الغذائية تشكل مع بعضها ثلث كتلة المستوردات، فإذا ما جمعنا التصنيفات المتعلقة بالمستوردات الغذائية، والزراعية كلها، ومدخلات الصناعة الغذائية، والمشروبات، سواء الضرورية أو الكمالية فإنها تشكل 1,4 مليار دولار تقريباً، ونسبة 33% من المستوردات.

الكتلة الأكبر منها في السكر، ثم الزيوت، ثم الحبوب، ومدخلات لصناعة الحبوب والحليب، والتي تشكل مع بعضها نسبة 43% من مستوردات الغذاء.

رغم أنه يبدو ملفتاً للنظر التراجع الكبير في قيمة وكميات استيراد هذه المنتجات الغذائية الأساسية عن 2015، وأهمها الزيوت –12%، والمشروبات والمكسرات بنسبة 17%، وكذلك الخضار بنسبة 35%.

يأتي بعد المواد الغذائية السيارات وقطعها، وهي تستحوذ على 272 مليون دولار، أغلبها للسيارات الخاصة بمقدار 119 مليون دولار ونسبة 43% من مستوردات السيارات، بينما سيارات نقل البضائع نسبتها 26%، أما السرافيس وفانات الركاب بعشرة أشخاص فلا تشكل إلا نسبة: 4%، بينما تشكل الأجزاء والإكسسوارات نسبة 14%، وتستورد السيارات بأنواعها وقطعها من كوريا الجنوبية بالدرجة الأولى.

تليها الأجهزة الكهربائية بقيمة 253 مليون دولار بنسبة 5,8%، ومن بينها الموتورات والبطاريات، وتأتي هذه من الصين بالدرجة الأولى، وقد تراجعت عن 2015 بنسبة 22%.

ثم بالقيمة نفسها تقريباً استوردت سورية منتجات بلاستيكية، القسم الأكبر من السعودية تليها الصين، ونسبة 52% منها على شكل مدخلات صناعية، والباقي مصنوعات بلاستيكية جاهزة.

المدخلات الصناعية الأساسية كالآلات وأجزائها، والحديد والفولاذ، تساهم بنسبة 7% من المستوردات وقيمة تقارب 300 مليون دولار، ولكن يبدو ملفتاً انخفاض قيمة مستورداتها بمقدار الربع للآلات، وبمقدار الثلث للحديد والفولاذ خلال عام واحد فقط.

ماذا صدرنا؟

معظم صادراتنا كذلك، هي من المواد الغذائية والزراعية غير المصنعة، بقيمة إجمالية تقارب 454 مليون دولار، ونسبة 62% من الصادرات.

شهد عام 2016 زيادة في الصادرات السورية من الفواكه والمكسرات، والمشروبات، وزيت الزيتون، والقطن، مقابل تراجع في باقي المواد، لتكون المحصلة تراجع الصادرات بنسبة 14%، أهم الصادرات:

أهم ما نصدره هو: الفواكه والمكسرات والتي تشكل نسبة 20% من إجمالي الصادرات، وتبلغ 144 مليون دولار بزيادة 12,5% عن عام 2015. المكسرات، والتفاح أهمها، بينما الحمضيات لا تشكل إلا 8 ملايين دولار فقط. التوابل والبهارات والنباتات العطرية بمقدار 107 مليون دولار تقريباً، ونسبة 14% وقد زادت صادراتها بنسبة 37% وسطياً عن 2015.

الخضار بنسبة 9,5% بقيمة 64 مليون دولار، وأهمها: البقوليات المجففة، ثم البطاطا والبندورة، وتليها الزيوت بقيمة 64 مليون دولار منها 61 مليون دولار زيت زيتون.

تراجعت المستوردات بنسبة 19% بينما تراجعت الصادرات بنسبة 14% بين عامي 2015-2016

يُصدر كذلك القطن ومنتجاته الصناعية من غزول وخيوط ونسيج، وقد تضاعفت صادراته مرتين عن عام 2015! من 12 مليون دولار إلى 37 مليون دولار ليشكل ما نسبته 5% من إجمالي الصادرات. ولكن معظم القطن المصدر هو قطن خام غير محلوج بمقدار 27 مليون دولار، ونسبة 72% من صادرات القطن، أما باقي المنتجات القطنية من غزول وخيوط ونسيج فلا تشكل إلا مبلغ 10 ملايين دولار. أما صادرات الملابس وإكسسوارتها فقيمتها قليلة، بقيمة 19 مليون دولار، وبتراجع بنسبة 7% عن عام 2015.

من هم شركاؤنا التجاريون؟!

تحتل تركيا المرتبة الأولى بين الدول التي تعاملنا معها تجارياً في 2016، حيث إن قرابة ثلث مستورداتنا من تركيا بنسبة 30,7%، وقيمة 1,3 مليار دولار، بينما صدرنا لها بضائع بقمية 65 مليون دولار، أهمها: القطن الخام، بينما شكلت الزيوت النباتية والحديد والفولاذ والسيارات وقطعها أهم مستورداتنا منها.

واستمرت الصين في شغل المرتبة الثانية بقيمة مستوردات 915 مليون دولار ما نسبته 21% من إجمالي المستوردات، وأهمها: الأجهزة الكهربائية والآلات، تليها لبنان بنسبة 5% وقيمة 199 مليون دولار، أغلبها من السكر، والبلاستيك ومصنوعاته، ثم كوريا الجنوبية 193 مليون بمستوردات أهمها: قطع غيار السيارات، أما المستوردات من روسيا والتي تشكل نسبة تقارب 4% ومبلغ 182 مليون دولار، فتشكل الحبوب منها نسبة 16% ومقدار 30 مليون دولار فقط في 2016.

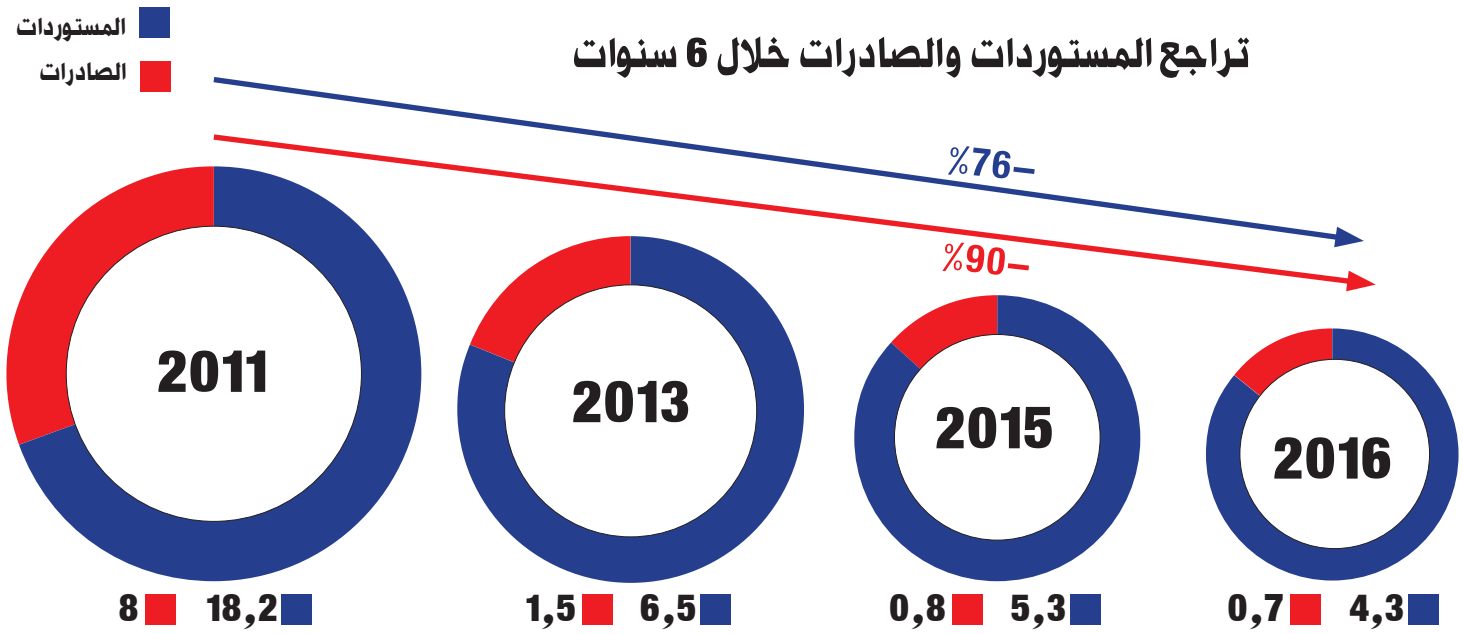
بينما لم تشهد الصادرات السورية تغيراً من حيث وجهة الصادات التي بلغت 731 مليون دولار، وهي موزعة على لبنان بالمرتبة الأولى بقيمة صادرات بلغت 130 مليون دولار، وبنسبة 18% من إجمالي الصادرات، تليها مصر بنسبة 16,5%، وبقيمة صادرات 121 مليون دولار، لتأتي السعودية في المرتبة الثالثة، بقيمة صادرات 95 مليون دولار، وبنسبة 13%، الأردن 12% بقيمة 89 مليون دولار تليها تركيا بنسبة 9% .

نستورد من تركيا أكثر مما نستورد من دول بريكس مجتمعة، ونستورد من أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا، أكثر مما نستورد من روسيا والهند والبرازيل مجتمعة، ولا تزال شراكاتنا التجارية «غربية الهوى» بينما شعاراتنا نحو الشرق.

وتشكل الأغذية عصب مستورداتنا وصادراتنا، بينما مؤشرات التجارة المتعلقة بالتصنيع متراجعة عاماً بعد عام استيراداً وتصديراً.

التجارة الخارجية في 2016

تراجع المستوردات والصادرات خلال 6 سنوات





3,6

مليار دولار

رقم العجز التجاري في عام 2016 ونسبة 16,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

توزيع المستوردات حسب النوع

سيارات وقطعها



43% من مستوردات السيارات سيارات خاصة بقيمة 120 مليون دولار تقريباً

كهربائيات



بلاستيك

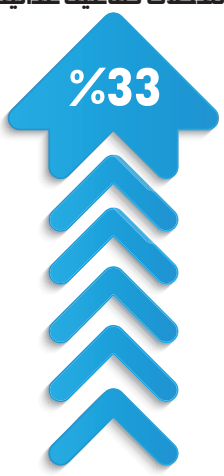


آلات وحديد وفولاذ



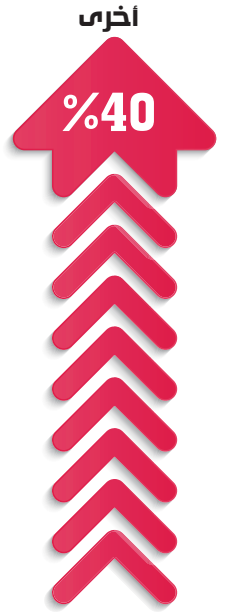
-25% تراجعت مستوردات الآلات بمقدار الربع وتراجعت مستوردات الحديد والفولاذ بمقدار الثلث

منتجات غذائية ومشروبات ومدخلات صناعية غذائية



1,4 مليار$ مستوردات الغذاء وثلث المستوردات 0,4 مليار $ صادراته وثلثي الصادرات مساهماً بـ 1 مليار دولار من العجز

أخرى



خريطة المستوردات السورية



تركيا 1,3 مليار دولار: 30%

الصادرات 0,09 مليار

تساهم العلاقة مع تركيا بـ 1,2 مليار دولار عجز!

الصين 0,9 مليار دولار: 21%

الغرب* 0,38 مليار دولار: 9%

بريكس* 0,25 مليار دولار: 6%

لبنان 0,21 مليار دولار: 5%

نصدر إلى لبنان 130 مليون دولار وهي وجهة التصدير الأولى

*أوروبا الغربية- الولايات المتحدة- كندا

*بريكس دون الصين: روسيا- الهند- البرازيل- جنوب افريقيا

تجميع الدولار... تخفيضه مؤقتاً

بدأ المصرف المركزي بعمليات شراء الدولار بمستوى واسع نسبياً، ويقول المصرف التجاري بأن المواطنين قد باعوه يومياً ما يقارب 10 ملايين دولار منذ انخفاض سعر صرف الدولار في السوق، ثم انخفضت هذه المبيعات إلى 5 ملايين دولار، بعد أن أصدر المصرف المركزي قراراً بأن من يأتي للمصرف ومعه ألف دولار وما فوق ليبيعها فيحصل على قرابة 515 ألف ليرة أو أكثر فإنه لن يستطيع إخراج هذه المبالغ بالليرة إلى السوق مباشرة، بل عليه أن يودع هذا المبلغ بالليرات السورية في حساب المصرف لمدة شهر على الأقل، ويحصل على فوائد ودائع مقابلها 14% تقريباً.



■ ليلى نصر

ونظرياً، فإن هذه العملية تؤدي إلى زيادة كتلة القطع الأجنبي لدى المصارف العامة، وتتم بطريقة مضبوطة بحيث تمنع توسع كبير في كتلة الليرة التي تضخ للسوق المحلية. ولكن هل هذا يضمن استمرار سعر الصرف منخفضاً، ويمنع الارتدادات؟

سيؤدي سعر الصرف المنخفض في السوق الموازية إلى زيادة الطلب على الدولار فيها، لأغراض التجارة والأعمال، فكل طالبي الدولار الكبار سيسعون للحصول على الدولار من السوق عوضاً عن التمويل من المصارف أو السوق النظامية. أي: سيزداد الطلب على الدولار من قطاع الأعمال في السوق، وبالمقابل فإن كتلة الدولار المعروضة في السوق ستقل نسبياً بعد أن تكون قد خسرت جزءاً من الكتلة التي تتدفق إليها من التحويلات، ومن بيع المواطنين للدولار لحاجات الاستهلاك، بعد أن توجه هؤلاء إلى المصارف العامة ليحصلوا على سعر أعلى.

وبخسارة السوق لهذا الجزء فإن كتلة الدولار المتداولة تتراجع، مقابل ازدياد الطلب الكبير على الدولار من التجار ولصالح الأعمال التي ستسعى لشراء الدولار الرخيص في السوق الآن، ما يعني زيادة احتمال ارتفاع سعر الصرف في السوق. وخصوصاً أن السوق أو كبار حائزي الدولار يعلمون أن سقف الانخفاض محدد في الموازنة بمقدار 500 ليرة.

أهم ما حصل خلال السنة الماضية هو تقلص حوافز المضاربة، حيث تراجع تدفق الدولار الرخيص من المناطق الخارجة عن السيطرة إلى السوق الموازية السورية، وبيعه بأسعار مرتفعة في المناطق المسيطر عليها، وتوقف السياسة النقدية التي كانت تغذي المضاربة عبر بيع الدولار، واللحاق بسعر الصرف المنخفض، وأساس هذا كله كان التسارع المستمر في التدهور الاقتصادي والإنتاجي، الذي يدفع جميع كبار أصحاب الربح إلى الإسراع في التخلص من الليرات التي تتكدس في وجوههم.

اليوم استقر مستوى الأسعار بسبب تراجع حوافز المضاربة، ولكن بسبب أساسي يتعلق بتراجع العنف، وتوسع مساحة وإمكانية الإنتاج والنمو، وأي إجراء لا يدعم هذين الجانبين لن يساهم في استمرار استقرار الليرة، بل يساعد بالتحكم بسعر صرف الدولار فقط، وهذان أمران منفصلان.

فلا يمكن أن نقول: إن السياسات النقدية وحدها كافية للحفاظ على قيمة الليرة، طالما أن السياسة الاقتصادية تدعم التجارة على حساب الصناعة، كما في القرارات الجمركية الأخيرة المتعلقة بالأقمشة والمنسوجات، وكما في رفع أسعار الفيول والمازوت للصناعيين في الوقت الذي تتوسع إمكانات تأمين الطاقة محلياً!

الليرة ترتبط بالإنتاج المحلي وبكلف الإنتاج، وبمقدار دعم هذا وذاك تكون الليرة محمية وقابلة لاستعادة قيمتها وارتفاع قدرتها الشرائية، وسوى ذلك هو مناورة على سعر الدولار وليس قيمة الليرة.

موازنة 2018 لا زيادة في الرواتب والأجور

صرح وزير المالية بأن الموازنة الدولة لعام 2018، رصدت اعتمادات بحوالي3000 مليار ليرة سورية، بزيادة حوالي340 مليار ليرة عن اعتمادات 2017 التي بلغت 2660 مليارات ليرة، الزيادة وفقاً للوزير توزعت على الدعم الاجتماعي والإنفاق الاستثماري والجاري.

الموازنة الجديدة زيادة 7% فقط!

3000 مليار ليرة اعتمادات لعام 2018، تعادل 6 مليار دولار وفق سعر صرف 500 المعتمد في الموازنة.

أما موازنة 2017، فقد بلغت 2660مليار ليرة، تعادل 5،6 مليار دولار وفق سعر الصرف 470 ليرة مقابل الدولار .

أي: أن موازنة عام 2018 سوف تزداد بنسبة 13% فقط بالليرة السورية، بينما قيمتها الحقيقية مقاسة بسعر الدولار ارتفعت بنسبة 7% فقط.

وينبغي الإشارة إلى أنها المرة الأولى خلال سنوات الأزمة التي تزداد فيها الموازنة مقاسة بالدولار، نتيجة استقرار سعر الصرف، حيث كانت القيمة الفعلية للموازنة تتراجع سنوياً بقدرتها الشرائية مقاسة بالدولار.

ورغم ذلك فإن أرقام الموازنة تفيد بأن الحكومة خلال عام 2018 ستحافظ تقريباً على مستويات العام السابق، في ظل متطلبات إعادة الإعمار التي تحتاج إلى زيادة دور ومساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي.

57% للإنفاق جاري .. 43%للإنفاق استثماري

الزيادة في اعتمادات الموازنة المقدرة 340 مليار ليرة تتوزع :

الاعتمادات الاستثمارية للعام القادم ستبلغ 825 مليار ليرة بزيادة قدرها 147مليار ليرة عن العام الحالي، المقدر 678 مليار ليرة مشكلة 43% من الزيادة.

المتبقي سيكون حصة الإنفاق الجاري بحوالي 2175 مليار ليرة بزيادة قدرها 193 مليار عن العام الحالي، المقدر1982 مليار ليرة، لتكون الحصة الأكبر من الزيادة من نصيب الإنفاق الجاري بنسبة 57%.

لا وظائف جديدة ولا زيادة

على الرغم من أن الفجوة بين تكاليف المعيشة ووسطي الأجور وصلت في نهاية أيلول الحالي إلى 269 ألف ليرة، وبالتالي نحتاج إلى زيادة الأجور بحوالي 8 أضعاف لتغطية تكاليف المعيشة، ومع ذلك فإن موازنة الحكومة لا تضع هدف تحسين معيشة الموظفين والعاملين في القطاع العام ضمن أولوياتها، فوفقاً لوزير المالية: زيادة الرواتب والأجور ستكون بحوالي 35 مليار ليرة، بنسبة زيادة 8% فقط عن العام الحالي وهي عبارة عن الزيادة السنوية «الترفيعات» التي تستحق لموظفي القطاع العام، وهذا يعني إضافة لذلك فالحكومة في عام 2018 لا تنوي خلق وظائف جديدة.



400 مليار إضافية للدعم

أرقام الدعم الاجتماعي تزداد في كل عام على أوراق الموازنات الحكومية فقط، والجديد في موازنة 2018، وفقاً للتصريحات الحكومية هو: إضافة مبلغ 400 مليار ليرة إلى مخصصات الدعم الاجتماعي في موازنة 2018 ليكون إجمالي رقم الدعم 750 مليار ليرة بما يعادل 25% من الموازنة، وبالمقارنة مع عام 2017، كان رقم الدعم 1870مليارليرة بما يشكل 70% من الموازنة، وبالتالي هناك تراجع في حجم الدعم بمقدار60% عن موازنة و2017، وليس زيادة!

أرقام الموازنة تظهر دورياً وفي كل عام، ولكن ما أنفق فعلياً يبقى «طي كتمان» الأروقة الحكومية، فمنذ عام 2011 لم تعلن الحكومة قطع موازناتها للأعوام من 2012 وحتى 2016، أي: أنَّ الحكومة تخبرنا ما تنوي فعله، ولا تخبرنا ما أنفقته فعلياً من هذه المخصصات، لتبقى الموازنة واحدة من الدلالات الكثيرة، على السلوك المعتاد: «كثير من الأقوال قليل من الأفعال»!

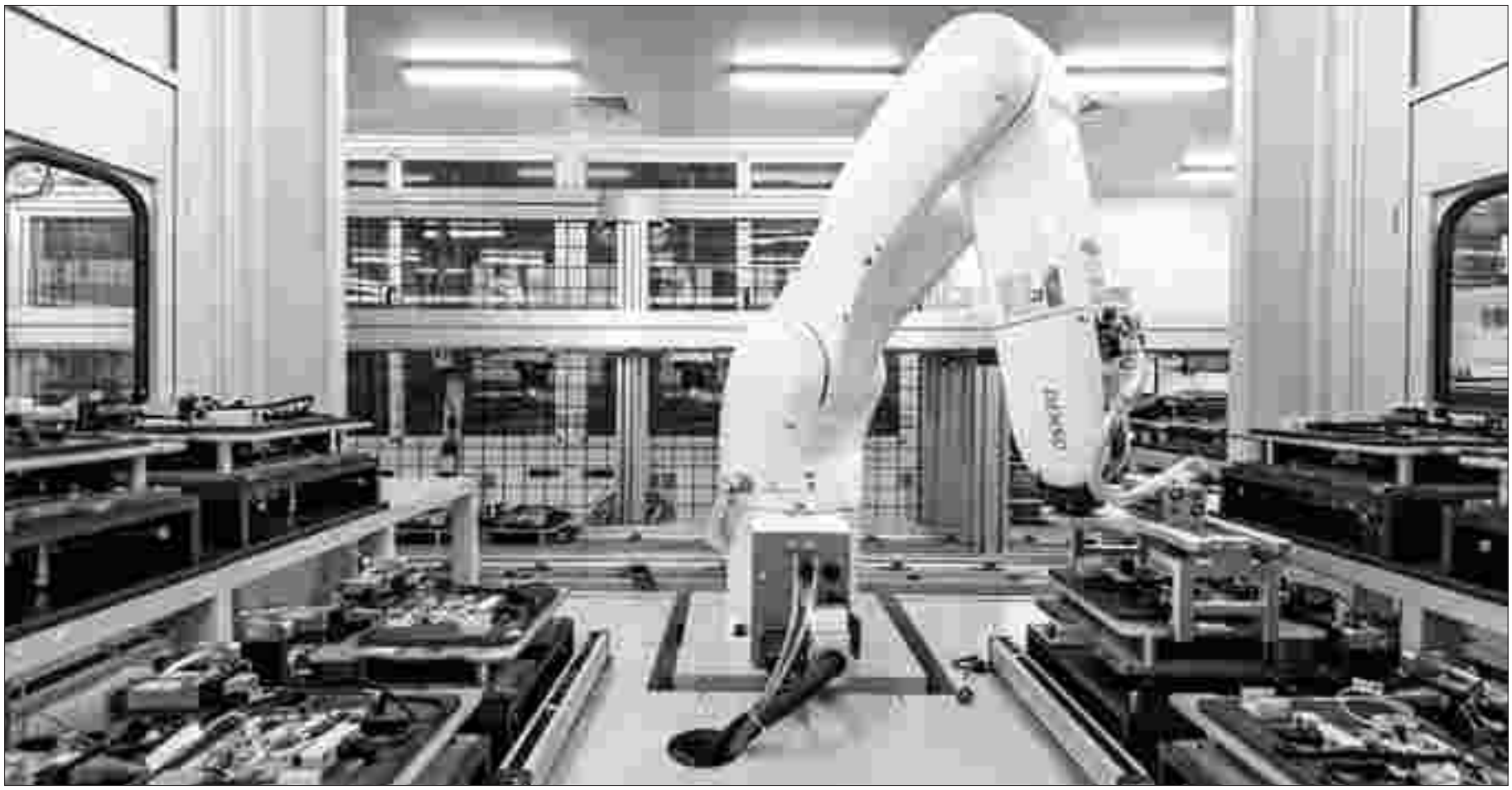
7%

للمرة الأولى خلال سنوات الأزمة يزداد رقم الموازنة مقاساً بالدولار من 5,6 مليار دولار لموازنة 2017 إلى 6 مليارات دولار في 2017، وبمبلغ إجمالي: 3000 مليار ليرة.

43%

تعلن الحكومة في أرقامها بأن النسبة الأكبر من زيادة الموازنة بقرابة 43%، ستذهب إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بمبلغ إجمالي 1,65 مليار دولار ونسبة 27% من الموازنة.

أكبر 100 شركة احتكارية... من «التغوّل» إلى التراجع



تضخمت الشركات الكبرى العالمية خلال العقود الماضية بشكل قياسي، وقطعت الشركات المئة الأولى أشواطاً بعيدة في توسيع الفجوة بينها وبين بقية الشركات العالمية في القطاعات غير المالية.

■ عشتار محمود

أكبر 10% من الشركات العالمية غير المالية، تحصل على 80% من مجمل أرباح هذه الشركات عبر العالم.

تمتلك الشركات الاحتكارية عالمياً إمكانات تكنولوجية أعلى من غيرها، فقدراتها المالية العالية تسمح لها بإنفاق تكنولوجي كبير، ولذلك فإن الفجوة التكنولوجية بين الشركات الكبرى، وبين بقية الشركات العالمية، لا تزال تتوسع في قطاعات الصناعة والغذاء وتكنولوجيا المعلومات وكافة القطاعات غير المالية، فبينما كانت إنتاجية العامل في الشركات المئة الكبرى عالمياً أعلى من باقي الشركات بنسبة 100% في عام 1995 فإنها قد أصبحت في عام 2015 أعلى بنسبة 250%. رغم أن إنتاجية هذه الشركات تتراجع سريعاً وبمقدار الربع منذ عام 2013 وحتى عام 2015.

أكبر بـ 7000 مرة!

ويرتبط توسع قدراتها التكنولوجية بتوسع قدراتها المالية وحصتها من السوق العالمية، حيث توسعت هذه الحصة خلال العقدين الماضيين بدعم كبير من الفقاعة المالية، التي تزيد من القيمة السوقية للشركات الكبرى، وتبقي الآخرين بعيدين عن مغانمها.

وفي قياس الحصة السوقية لأكبر 100 شركة عالمية، فإنها كانت في عام 1995 تعادل 31 ضعفاً للشركات الـ 2000 الأقل في سلم الشركات العالمية، ولكنها في 2015 قد أصبحت تعادل 7000 ضعف القيمة السوقية الوسطية لهذه الشركات!

وقد ترافقت عملية التوسع في القيمة هذه مع عملية تمركز كبير في التحكم بالسوق واحتكاره، وبأخذ مؤشرات من الشركات الصناعية في الولايات المتحدة، فإن الشركات الأربع الكبرى تتحكم بنسبة 25% من مجمل الدخل الصناعي في عام 2012 وذلك في نصف قطاعات التصنيع الأمريكية.

أما في 14% من فروع الصناعات الأخرى، فإن الشركات الأربع الكبرى تتحكم بأكثر من 50% من مجمل الدخل الصناعي. حيث أن أكثر من 75% من الصناعات الأمريكية قد شهدت تمركزاً كبيراً.

الاستحواذ يتضاعف 27 مرة

تأتي هذه القدرة على التحكم بالسوق، من التوسع الكبير في عمليات الاندماج والاستحواذ على الشركات المنافسة الأصغر، حيث توسعت عمليات الاندماج والاستحواذ حتى بلغت في الولايات المتحدة وحدها 10 تريليون دولار منذ عام 2008 وحتى 2016، بينما سجلت صفقات الاستحواذ العالمية في عام 2015 ما مقداره: 4،3 تريليون دولار، ولمعرفة مدى تضخم كتلة المال العالمي المخصصة للاستحواذ ولصفقات الاندماج، ينبغي الإشارة إلى أنها لم تتعدى في عام 1992: 156 مليار دولار فقط، أي تضاعفت 27 مرة.

40% من الربح احتكاري

وكلما زادت الحصة السوقية والتحكم بالسوق، فإن الأرباح الاحتكارية الريعية تتوسع، وتبدأ الأرباح الإنتاجية الناجمة عن الابتكار ورفع الإنتاجية تقل نسبتها من الأرباح الإجمالية.

ويعرّف تقرير الأمم المتحدة «ريع الشركات» على أنه: الإيرادات المستمدة حصراً من توسع في الملكية وزيادة قيمة الأصول والممتلكات، أو من الهيمنة على مركز هام في السوق، أو من التحكم بالمعلومات والتكنولوجيا، وتأجير حقوق الملكية وبراءات الاختراع، أو من زيادة قدرة الشركات على الاحتيال والتهرب الضريبي، والحصول على امتيازات حكومية وتحديداً لدى الشركات العالمية الكبرى التي امتلكت زمام الخصخصة عبر العالم خلال العقود الماضية.

ورغم إقرار الأمم المتحدة بصعوبة قياس هذه الأرباح الفائضة لدى الشركات غير المالية، إلا أن واحداً من طرق القياس يشير إلى أنها قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، فأصبحت الأرباح الريعية الاحتكارية للشركات الكبرى تشكل نسبة 23% وسطياً بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية وخلال الفترة بين 2009–2015، بينما كانت تشكل نسبة 4% خلال الفترة بين 1995–2000.

وتزداد هذه النسبة كلما ازداد حجم الشركة ووزنها العالمي، حيث ارتفعت الأرباح الاحتكارية غير الإنتاجية لأكبر 100 شركة عالمية غير مالية من 16% من مجمل أرباحها قبل عام 2000، إلى 30% قبل عام 2008 وصولاً إلى 40% في عام 2015 بعد اندلاع الأزمة.

الحصة السوقية لأكبر 100 شركة تعادل 7000 ضعف القيمة السوقية للشركات الـ 2000 الأقل

احتكار المعلومات الخصخصة- والمضاربة

عملياً يعتبر التقرير أن أهم مصادر الربح الريعي للشركات الكبرى غير المالية يأتي من جانبين أساسيين الأول: احتكار المعلومات والتكنولوجيا بتأجير حقوق الملكية الفكرية، وبحصة براءات الاختراع في أسواق الدول النامية، حيث تساهم مبيعات الشركات الفرعية الهندية التي تستأجر براءات الاختراع وحقوق الملكية من الشركات الأمريكية بخمس أضعاف مبيعات الشركات الأساسية في الولايات المتحدة، وبقرابة ثلاثة أضعافها في البرازيل على سبيل المثال. أما الاتجاه الثاني فهو: التحكم بأجهزة الدولة وقطاعها العام، عبر عمليات الخصخصة وفرض المساعدات والإعفاءات للشركات، بالإضافة إلى عمليات التهرب الضريبي، وعمليات إخفاء الأرباح والمبيعات، التي تقدر خسائرها على الدول بنسبة 4–10% من أرباح الشركات الإجمالية، وخسارة قدرت بحوالي 0،9–2،1 تريليون دولار بين 2005– 2014، وتحولت هذه الخسارة إلى ربح غير شرعي للشركات.

وأخيراً والأهم هو: العوائد الضخمة من تضخيم قيمة الأسهم في السوق المالية، فعملياً خلال الفترة بين 2006–2015 فإن أكثر من 459 شركة من الشركات المسجلة في مؤشر S&B 500 الأمريكي، قد أنفقت 3،9 تريليون دولار ونسبة 54% من أرباحها على شراء الأسهم التي ترتفع أسعارها في السوق، ونسبة 39% من أرباحها وزعتها على مشتري أسهمها، بينما الباقي من أرباحها موجود خارج الولايات المتحدة، أي أنها لم تقم بتوسيع استثماراتها الحقيقية بل حصلت على عوائد فقط، من شراء الأسهم وارتفاع قيمتها في السوق.

يتحول الربح الاحتكاري الريعي الناجم عن حجم الشركات الكبرى وتوسع ملكياتها وحصتها بالسوق، إلى عائق تجاه نموها ذاته مع تعمق الأزمة العالمية، فبعد أن تحول هذا الربح إلى نسبة 40% من ربح أكبر 100 شركة غير مالية عبر العالم، بدأ التراجع الاقتصادي يظهر على مؤشراتها، منذ الأزمة المالية. فمن حيث الدخل الناجم عن العمل لديها خسرت ربع إنتاجيتها خلال عامين، وتراجعت مستويات التوظيف فيها منذ عام 2009 وتستمر بالتراجع، وكذلك تتراجع كل من مؤشرات أرباحها الصافية، والقيمة السوقية لممتلكاتها المادية ومعداتها، وحتى قيمة أصولها المالية في سوق المال العالمية. إن عقوداً من التوسع الهائل في الهيمنة العالمية لهذه الشركات، ومكاسبها الاحتكارية من القطاع المالي ومن حرية الأسواق العالمية، لن تكون كافية على تجاوز أزمة عميقة كالتي نشهدها الآن، بل إن كل هذا التمركز الخاص والهيمنة في العقود الماضية هي سبب عمق الأزمة، وإنهاءه بوابة الخروج منها.

وجدتها

■ د. عروب المصري



تحول الطاقة وتناقضاته

منذ الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، تطور رأس المال الأحفوري إلى مجمع وحشي يولد أزمات متعددة في المحيط الحيوي، بما في ذلك تغير المناخ. ومن أجل التخلص من الاحترار الكارثي للغلاف الجوي، سيكون من الضروري إزالة الوقود الأحفوري من الاقتصاد العالمي على مدى العقود القليلة القادمة. ويجب أن يتوقف نمو استخدام الوقود الأحفوري الآن، تليه التخفيضات المطلقة لانبعاثات الكربون إلى مستويات قريبة من الصفر في وقت لاحق في القرن الحادي والعشرين. لا شيء أقل من ذلك مقبول إذا أردنا كوكباً صالحاً للعيش بالنسبة لغالبية البشرية والأنواع الأخرى. وقد تبين أن هذا التحول، من الناحية المادية، ممكن تماماً. وتتوافر بالفعل التكنولوجيا اللازمة للاستعاضة الكاملة عن الوقود الأحفوري بالطاقة المتجددة في نظم الإنتاج والنقل والسكن جميعها، ويمكن تركيبها في غضون بضعة عقود.

لسوء الحظ، في ظل الرأسمالية «الناضجة» لا تتم الأشياء وفقاً للاحتياجات البشرية، والاستدامة البيئية، أو الحس السليم. ومن الناحيتين الاقتصادية والسياسية على حد سواء، يهيمن على هذا النظام رأس المال المالي الاحتكاري وموظفو الدولة. ولا بد من الإشارة إلى حقيقتين أساسيتين هنا. أولاً: يُحكم البرنامج السياسي وأيديولوجيا رأس المال المالي الاحتكاري من قبل الليبرالية الجديدة «إلغاء القيود التنظيمية، والخصخصة، وسياسات مكافحة النقابات – باختصار، أصولية السوق – جنباً إلى جنب مع النزعة العسكرية والإمبريالية». ثانياً: يرتبط رأس المال المالي الاحتكاري ارتباطاً وثيقاً بمجمع رأس مال الوقود الأحفوري. ويترتب على هاتين الحالتين أنه في هذه المرحلة من التاريخ، يؤدي نزع الوقود الأحفوري من الاقتصاد إلى الإطاحة بسلطة رأس المال المالي الاحتكاري، والتحرك نحو اقتصاد يسيطر عليه العمال والمجتمع.

وكما لاحظ عدد من اقتصاديي البيئة، فإن تحويل الطاقة السريعة الذي يحتاجه العالم يتطلب استثمارات حكومية ضخمة، وإعادة تموضع موارد مخطط محلياً ووطنياً وعالمياً. ومن المؤكد أنه يتناقض بشكل مباشر مع النيوليبرالية، خاصة إذا تم تمويل الاستثمار العام، –كما يبدو ضرورياً– عن طريق فرض ضرائب على أرباح رؤوس أموال الوقود الأحفوري ومصارف التمويل لرأس المال المالي الاحتكاري. وبالنظر إلى النقص المنهجي في الرأسمالية الناضجة في فرص الاستثمار الإنتاجية والمربحة، فإن رأس مال الوقود الأحفوري هذا هو أحد الأصول الرئيسة لرأس المال المالي الاحتكاري. إن رؤوس أموال الوقود الأحفوري ومموليها لم يُبدوا أية علامة على الموافقة الطوعية «على تخليص تريليونات الدولارات من الأرباح المستقبلية عن طريق ترك الغالبية العظمى من الاحتياطيات النفطية المثبتة في الأرض». وباختصار، إذا أصبحت رؤوس الأموال الأحفوري والبنوك الكبرى أدوات عوضاً عن أن تكون عوائق تحول دون تحويل الطاقة المتجددة، فمن المحتمل أن يتم تأميمها وتخضع للمراقبة العامة.

aroub@kassioun.org

قانون تفاوت التطور

إنتاج الفكر والعلوم والممارسة السياسية



يقول «الظاهرة الإعلامية» والمحلل النفسي وأستاذ الفلسفة الجامعي و«المفكّر» السلوفيني «سلافوي جيجك» الذي يعرِّف عن نفسه أنه ماركسي، والذي تَحوم حوله العديد من الانتقادات في انحراف موقفه السياسي، والمشهور بنقده للأيديولوجيا السّائدة في تعميتها عن الواقع، صاحب كتاب «صحراء الواقع» الذي شارك المحتجين احتجاجهم أثناء حركة «احتلوا وول ستريت»، والذي ظهر كثيراً خلال مرحلة تصاعد الاحتجاج الشعبي في العالم العربي، يقول في إحدى محاضراته أمام مجموعة من الطلاب الجامعيين حول ما المطلوب القيام به لكسر سيادة الفكر الرأسمالي وإحلال نظام بديل «لا أعرف ما هو المخرج من هذه الحلقة، لا يمكن أن أقول لكم ما يمكن القيام به»!

■ محمد المعوش

لماذا المثال السابق؟

مع أنه يحمل مواقف معارضة للفكر النظامي أو«الأيديولوجيا الحمراء» في الاتحاد السوفييتي مثلاً، أخذنا «جيجك» كنقطة انطلاق كونه الشخصية البارزة في الغرب، في نقد الأيديولوجيا الرأسمالية السائدة. حيث يعتبر جيجك: أن الليبرالية لا تعمي فقط عن الواقع المتناقض، بل أيضاً هي تؤسس لثقافة الاستهلاك، وهو ما يسميه تحديداً «فائض الرغبة»، التي لا تُشبع في ظل نمط الاستهلاك المتغرّب، بل ما يحصل هو العكس، شراهة مفتوحة على مصراعيها للمزيد من الاستهلاك، ومن ثم استهلاك أكثر في مستويات الممارسة الانسانية كلها من الأكل إلى اللباس«الموضة» إلى الجنس إلى العواطف...

على الرغم من «تفلّته» من سيطرة الأيديولوجيا السائدة، لم يجد جيجك ما يقوله للطلاب في الجلسة تلك، أو في ممارسته السياسية عموماً، بديلاً إلا نقداً «أيديولوجياً» للسّائد وتعريته في أماكن سيطرته المتنوعة وتحديداً الإعلام.

تمايز البنية بين مركز إمبريالي وأطراف منهوبة قانون تفاوت التطور اللينيني

كون الخطوة النظرية «تعرية سيطرة الأيديولوجيا الرأسمالية بالوعي» التي قام بها «جيجك» محكومة بالبنية الاجتماعية التي يتحرك فيها وعي جيجك نفسه، والقوى الاجتماعية التي يتوجه إليها، بقيت الخطوة أسيرة هذه البنية من ناحيتين، محكومة بقانون البنية الذي وصّفه المفكر الماركسي حسن حمدان«مهدي عامل» بأنها «بنية استيعابيّة» للقوى الاجتماعية ليس في كونها غير استغلاليّة، ولكن في قدرتها على التعمية عنه. ووصف «مهدي» البنية الطرفية الخاضعة للنهب الإمبريالي على أنها، نقيض الأولى«الإمبريالية»، «بنية رَفْضيّة» للقوى الاجتماعية، لا تملك قدرة التعمية، ولو وهماً، عن تناقضاتها.

إذاً من الناحية الأولى: تكبح البنية «الإمبريالية الاستعابية» الوعي عن كشف عدائية النظام تجاهه، بل هو في عدائيته للنظام ينطلق مما هو مُحَصّل من حقوق ومكتسبات استوعبت الفرد ضمنها، وبالتالي إنّ هو احتج أو اعترض، فهو من المنطلق الإصلاحي للنظام نفسه عامة. وهي من الناحية الثانية: تَمنع المفكر الفرد من نقد وعيه موضوعياً، لكي يكسر حدود بنية وعيه المتشكلة في وضعية «استعيابية»، والتي لا يمكن لها التحرك خارج حدود البنية الاجتماعية التي هي فيها.

معنى هذا التمايز سياسياً

هذا التمايز لا يعني انعدام الأرضية الاجتماعية للتغيير في المراكز الإمبريالية، بل يعني تشوّه الصلة نسبياً ما بين النقمة الاجتماعية والرأسمالية نفسها، التي تجد تعبيرها مثلاً في قوّة أحزاب الاشتراكية الديمقراطية الليبرالية، الجوهر، إصلاحية الخط، على حساب قوى اليسار الجذري حتى بعد اشتداد التناقضات في هذه الدول عموماً، وفي أكثرها أزمة كالأطراف الأوروبية «دون نفي الأطر الفاشية المتطرفة المنتعشة». ويعني أيضاً: أن تشكّل قوى اجتماعية، تشكّل عصب الأحزاب الجذرية يواجه كبحاً موضوعياً لإنتاج «المثقف العضوي» أو «الشخصية المكافحة» التي لا قيام للحزب دونها.

هذا ما نرى نقيضه في البنية «الرفضيّة» المنهوبة، أي: دولنا كمثال أساس، التي شكلت نقطة صهر التناقضات عالمياً في المرحلة الراهنة.

الرفض الذي يمارسه الواقع في اقتصاده وثقافته السائدة وعلاقاته بحق القوى الاجتماعية، أنتج تهميشاً واعياً وصريحاً غير قابل للتعمية، ومنع الوهم «الليبرالي» حتى من أن يعيش طويلاً، إلى حين انفجار التناقضات وإشعال الإمبريالية للحروب المتنقلة، بالتالي وقفت شعوبنا أمام واقعها بلا كرامة، ملغية القيمة الإنسانية.

المعنى العلمي لهذا التمايز

إذا كان المعنى السياسي المذكور أعلاه أثبتته بالملموس الشعوب العربية في رفضها للنهب والتهميش من قبل أنظمتها، ومن آلية النهب الإمبريالية وفكرها الليبرالي، وأثبتته القوى السياسية التغييرية في شعاراتها كـ«كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار» مثالاً لحالة حزب الإرادة الشعبية في سورية، أو في لبنان مثال بروز شعار «قيمة المواطن، ومصير الوطن»– وإن كانت هذه الشعارات لم تستنفذ بعد إمكانها السياسي في التوجه للقوى المهمشة والبديل المطلوب تشكيله أيضاً– فإن المعنى العلمي لما سبق هو بالمباشر، ودون مبالغة: أن انتاجاً ماركسياً جديداً استكمالاً للعلوم الإنسانية الاجتماعية قد بدأ بالظهور، في أرض التناقضات المنفجرة، حول الإنسان في مرحلة ما بعد الرأسمالية، وحول بنيته في تناقضاتها وكيفية حلّها اجتماعياً عبر نظام عادل، ليس في توزيع الثروة فقط، بل في تنظيم جديد للعلاقات الاجتماعية، ما يمكن تسميته «التوزيع العادل للإدارة» أو ما سماه لينين «إشراك الجماهير في إدارة الدولة»،هذا الإنتاج الذي لا يزال خصباً وفي طور التبلور، وإن بنيتنا الاجتماعية هي أرض ولادة هذا الجديد العلمي السياسي.

إذا لم يكن لدى جيجك الكثير ليقوله، فعلى العكس، إن لدى شعوبنا الكثير مما تحتاج سماعه واعية بأزمتها، ولدى قوى التغيير الكثير لتقوله واعية بدورها، وهنا جمال اللّحظة والتناقض المأساوي في آن. إننا نعي مرورنا في عنق مرحلة تاريخية جديدة أمام الإنسانية والتاريخ ككل.

كتالونيا
صدع أوروبي جديد

أعلنت حكومة إقليم كتالونيا نتائج الاستفتاء بشأن الانفصال عن إسبانيا، بتأييد 90% من المصوتين للانفصال، والذين بلغ عددهم 2,26 مليون شخص، بنسبة مشاركة بلغت 42% من سكان الإقليم. وتعتبر الحكومة المركزية في مدريد الاستفتاء لاغياً وغير دستوري، في الوقت الذي تصرّ فيه حكومة كتالونيا على المضي قدماً في تثبيت خيار الانفصال ولو كان من طرف واحد...



■ فادي خضر

يقول رئيس حكومة إقليم كتالونيا، كارليس بيغديمونت، في تصريح لوسائل الإعلام في أعقاب الاستفتاء: إن الإقليم سيعلن الاستقلال في غضون أيام، مضيفاً: «إن حكومته ستتحرك هذا الأسبوع أو الأسبوع المقبل على أقصى تقدير»، هنا تحاول حكومة الإقليم تثبيت نتائج الاستفتاء وما بعده كأمر واقع على الحكومة المركزية في مدريد، مع بقاء إمكانات الحوار مفتوحة، حيث يدعمها كلا الطرفين من حيث المبدأ...

صراع الإرادات بين الحكومتين

في المقابل تصرّ الحكومة المركزية في مدريد على بطلان الاستفتاء دستورياً، وعلى حقها في محاسبة المسؤولين الداعمين له، وهو ما بدأت به فعلاً قبل أيام على الاستفتاء الذي جرى في 1 تشرين أول الحالي، حيث نفّذ الحرس المدني الإسباني في 20 أيلول الماضي عملية خاصة تم خلالها توقيف 12 شخصاً من بينهم مسؤولون في الحكومة ومؤسسات الإقليم.

كما أنها قبل ساعات من الاستفتاء قامت بإغلاق 1300 مدرسة في الإقليم من أصل 2315 خصصتها السلطات المحلية هناك للاقتراع، لتشهد مدن الإقليم في يوم الاستفتاء صداماً بين الناخبين وقوات الأمن والشرطة، التي استخدمت الرصاص المطاطي لمنعهم من الوصول إلى مراكز الاقتراع، وأدت المواجهات بحسب «جهاز الإسعاف» في كتالونيا إلى إصابة مئات الأشخاص بجروح.

أوروبا المنتجة للأزمات

من المؤكد أن للاستفتاء الأخير أسباباً تتعلق بالوضع في إسبانيا ككل، من الناحية الاقتصادية والسياسية، لكن التناقضات الداخلية الخاصة بإقليم كتالونيا فيما يخص علاقته بالحكومة المركزية ليست بالجديدة، ويمكن تأريخها على أقل تقدير بأربعة عقود من الزمن، وانفجرت في لحظة سمحت بها الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية المحيطة بهذا البلد، نحاول هنا البحث في الشق الثاني المتعلق بالظروف التي فتحت الباب واسعاً أمام الخيارات المشهودة اليوم...

عند البحث في الحركات الانفصالية الأوروبية، نجد أن هذه الظاهرة لا تقتصر على إقليم كتالونيا فحسب، بل أن أوروبا تحتوي عدداً كبيراً من الساحات المشابهة، كما هي الحال في دول بريطانيا وبلجيكا وإيطاليا وغيرها، التي لديها قوى سياسية تدعو إلى الانفصال، أو إلى توسيع صلاحيات الحكم الذاتي لمناطق معينة داخل هذه الدول، لكن مرحلة الاستقرار النسبي الأوروبي، المحمول أساساً على الهيمنة الأمريكية عالمياً في العقود الأخيرة، سمح بتغطية هذه النزعات الانفصالية وتأجيل البحث عن حلول لها، طالما أن الاتحاد الأوروبي «المتجانس» سياسياً واقتصادياً في حينها، كان مسيطراً بقوة على هياكل الأنظمة السياسية في كل بلد أوروبي على حدة، وبما يتناسب مع توجهات هذه التكتل الإقليمي «الاتحاد الأوروبي»، والدول الكبرى فيه على وجه التحديد.

وبالتالي: يمكن القول: إن تراجع «ريع القوة» الأمريكي، وتراجع حصة أوروبا من النفوذ الاقتصادي والسياسي لصالح قوى دولية صاعدة كروسيا الصين، وما يحيط بهما من تكتلات دولية جديدة، أنتج جملة من التصدعات داخل الاتحاد الأوروبي، أبرزها وأكبرها كان خروج بريطانيا من هذه المنظومة، وليس آخرها ما نشهده اليوم في إسبانيا، كنتيجة موضوعية لانحلال فضاء سياسي دولي مرسوم أمريكياً في مرحلة سابقة بما فيه الاتحاد الأوروبي، وبداية تشكل فضاءات سياسية واقتصادية على أساس موازين قوى جديدة تفرض وجود «أوروبا جديدة» متلائمة سياسياً واقتصادياً مع المنظومة الدولية الآخذة بالتشكل.

تراجع حصة أوروبا من النفوذ الاقتصادي والسياسي أنتج جملة من التصدعات داخل الاتحاد الأوروبي

حول حق تقرير المصير

قبل الحديث عن المزاج الشعبي المتشكل حول الاستفتاء، من الضروري الإشارة إلى بعض التفاصيل العامة المتعلقة بخصوصية هذا الإقليم، وتحديداً الاقتصادية منها..

يسهم إقليم كتالونيا بحوالي 19% من الناتج المحلي الإسباني، ويحتل المرتبة الرابعة من حيث حصة الفرد من الدخل الوطني. يقول كريستوفر ديمبيك، رئيس قسم التحليل الشامل لدى «ساكسو بنك»، «ما زالت الصناعة تشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد الكتالوني، على العكس من مناطق عديدة تراجعت فيها أهمية القطاع الصناعي، إذ ما زال النشاط التصنيعي المحلي قوياً، ما يستحضر إلى الأذهان لقب «مصنع إسبانيا»، الذي أطلق على المقاطعة في الماضي»، مضيفاً: «تتمتع كتالونيا باقتصاد منفتح على العالم إلى حد بعيد، مع فائض في موازنتها التجارية بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015».

أما فيما يخص المزاج الشعبي الداعي للانفصال في كتالونيا، فهو يرتكز على مرحلة سابقة من الاضطهاد القومي، والذي مارست الجزء الأكبر منه، حكومة الجنرال فرانشيسكو فرانكو، أواسط القرن الماضي، واستمر لعدة عقود، قبل أن تتبدل الأوضاع السياسية في إسبانيا وأوروبا عموماً، في المرحلة التي شهدت استقرار القارة وتثبيت هيمنة الغرب وأمريكا على الخارطة الدولية، حينها تم التوافق على صيغة سياسية في إسبانيا، تعطي لكتالونيا صلاحيات حكم ذاتي موسعة سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

تتقارب أسباب «النخب» الحاكمة في كتالونيا بالدفع اتجاه خيار الانفصال، مع بعض الأسباب الداخلية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والمقصود هنا: التخلص من الأعباء الاقتصادية الواجب دفعها، نتيجة التفاوت في إنتاجية أقاليم البلاد، في الوقت الذي تخلصت فيه بريطانيا من الأعباء الاقتصادية المماثلة لكن المدفوعة للدول الأخرى ضمن الاتحاد الأوروبي، وكذلك يمكن مقاربة الحالتين السابقتين أيضاً مع مساعي انفصال «ولاية كاليفورنيا» الغنية عن الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا يحتفظ سكان إقليم كتالونيا بحقهم في إبداء الرأي، حول مستقبل الإقليم، وفي رفضهم للعنف، وأيضاً للهجة التهديد من جانب الحكومة المركزية، التي وصلت إلى وصف رئيس الحكومة ماريانو راخوي، المشاركين بالاستفتاء بـ«أعداء دولة القانون» و«الشعبويين»، لكن في الوقت نفسه يبقى الطريق الوحيد لنيل المطالب المحقة، هو من خلال التأكيد على وحدة الشعوب وتعزيز قدرتها عل العيش المشترك، في سبيل تقرير المصير ونزع بؤر التوتر المحتملة، التي إن تفجّرت فلن تدفع ثمنها سوى شعوب تلك المنطقة مجتمعة

«الفاشية الجديدة».. ما تبقّى للمهزومين في عالم يتغير



تشهد السنوات الأخيرة تصاعداً مطرداً بمعدل الهجمات الإرهابية من حيث الكم والنوع، وتتوسع في مناطق جديدة حول العالم، حتى أنها باتت شبه يومية وأكثر دموية في الأشهر الأخيرة، فهل استعصت هذه الظاهرة بالفعل على حكومات العالم، أم أن وقف اتساعها ثم استئصالها أمر ممكن، وبأية شروط وأية أدوات يمكن ذلك؟

■ وائل سعد

رغم التسمية الواحدة لهذه الظاهرة بـ«الإرهاب»، والذي يحمل توظيفها سمات متشابهة في مناطق العالم كلها، إلا أنه ثمة رسائل خاصة لها في كل منطقة بشكل خاص، سواء في أوروبا أو في منطقتنا، ومؤخراً في أمريكا، حيث يمكن فهم ازدياد العمليات الإرهابية مؤخراً وانتشارها بشكل واسع، من بوابة الأحداث الدولية الأخرى والتي باتت أيضاً تغيراتها الكبرى شبه يومية في الطريق نحو تشكل عالم جديد، بموازين قوى وتكتلات سياسية واقتصادية وأمنية جديدة...

الإرهاب بين النتائج والأسباب

في الاجتماع السادس عشر لرؤساء أجهزة الاستخبارات، والأجهزة الأمنية المنعقد في مدينة كراسنودار بجنوب روسيا، يقول سيرغي ناريشكن، مدير «الاستخبارات الخارجية» في روسيا :«أظهرت الأحداث المأساوية الأخيرة في عدد من العواصم والمدن الكبرى في أوروبا، أنه لا يمكن اعتبار أية منطقة أو بلد، جزيرة للرفاه، وأنها محصنة ضد الهجمات الإرهابية، لقد أصبح التهديد الإرهابي جزءاً من الحياة، وخاصة في المدن الكبرى، هذا ما يريد الإرهابيون أنفسهم إقناعنا به، فضلاً عن أولئك الذين يسعون إلى استخدام الإرهابيين لتحقيق أهدافهم الجيوسياسية الخاصة».

ويؤكد ناريشكن: إن هذا مرتبط بعملية الانتقال من عالم أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب، موضحاً أن «القطب الأحادي لا ينوي التخلي عن المركز المهيمن وإسقاط سلطته عن الدول الأخرى، فيما الأقطاب الجديدة الصاعدة، لا ترى أي سبب لمواصلة اللعب وفقاً لقواعد نموذج القطب الواحد التي عفا عليها الزمن، وهي على استعداد للدفاع بقوة عن رؤيتها الخاصة للنموذج الأمثل للتنمية».

هنا يمرر ناريشكن رسالتين واضحتي المعالم، الأولى: ربط تزايد العمليات الإرهاب بالتغير الحاصل في منظومة العلاقات الدولية، التي أصبحت قديمة وغير قابلة للتطور نحو أخرى جديدة، والرسالة الثانية: متعلقة بالاستفادة «الجيوسياسية الخاصة» من الإرهاب باعتباره أداة ضغط سياسية، وهي موجهة إلى المراكز الأكثر تطرفاً في الغرب والولايات المتحدة، التي تتبنى عقلية «الفاشية الجديدة»، في محاولة منها لعرقلة التطور الموضوعي في منظومة العلاقات الدولية، والمبني على صعود النموذج الجديد المحمول بشكل رئيس روسياً وصينياً وما حولهما من تكتلات سياسية اقتصادية وأمنية.

نماذج الإرهاب الموجه

بالعودة إلى مسألة التوظيف المتعدد للعمليات الإرهابية، ربطاً بسلوك تيار «الفاشية الجديدة» نجد عشرات الأمثلة، والتي تتم بأدوات متقاربة نوعاً ما، أساسها عمليات التفجير والهجمات المسلحة على مراكز حكومية أو تجمعات مدنية...

كما هو الحال مثلاً في مصر، التي تشهد هجمات إرهابية في سيناء هي أشبه بحرب حقيقية، تجابه فيها قوات الجيش والأمن المصري، هجمات كبيرة ومستمرة من قبل التنظيمات الإرهابية، كان أعنفها في شهر تموز الماضي، وراح ضحيتها عشرات الجنود المصريين، ولم تتوقف العمليات ضد الجيش المصري حتى الآن، في هذا الصدد يمكن القول: إن المطلوب من هذه العمليات الإرهابية بشكل أساسي هو إثقال كاهل الدولة المصرية بمهمات إضافية وصعبة، واستنزاف مقدرات البلاد مالياً وعسكرياً، لإبعادها عن حالة الفعل الداخلي والإقليمي، وإبقائها تحت هيمنة الوصاية الأمريكية، كما كان الحال في السنوات التي تلت توقيع «اتفاقية كامب ديفيد».

يمكن فهم ازدياد العمليات الإرهابية مؤخراً من بوابة الأحداث الدولية الأخرى والتي باتت أيضاً تغيراتها الكبرى شبه يومية في الطريق نحو تشكل عالم جديد

في أوروبا يتم استخدام ورقة الإرهاب بأشكال متعددة، أهمها هو: إبقاء حالة الطوارئ غير المعلنة قيد التفعيل، في المرحلة التي تشهد فيه القارة العجوز تغيرات في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية كافة، وبالتالي إعطاء النخب الحاكمة هناك صلاحيات مطلقة لضبط الحركات الاجتماعية المحتملة كافة، الرجعية منها والتقدمية، وتحديداً في فرنسا التي تشهد غلياناً في الشارع، ضد سياسات الحكومة الحالية كما سابقاتها، حيث وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية «مجلس النواب» مؤخراً على قانون جديد لمكافحة الإرهاب، الذي يوسع مجدداً نطاق صلاحيات سلطات الأمن في البلاد.

في سورية، تظهر واشنطن في دائرة الاتهام الروسي، بدعمها للإرهاب علناً، حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية على لسان المتحدث باسمها، إيغور كوناشينكوف، في 4 تشرين أول الحالي، أن «دعم الولايات المتحدة للإرهابيين، يمثل عقبة رئيسةً أمام القضاء على تنظيم «داعش» الإرهابي في سورية»، وقال كوناشينكوف: «على ما يبدو، نجاحات الجيش السوري بدعم من القوات الجوية الفضائية الروسية في التحرير السريع لوادي الفرات تتناقض مع خطط الزملاء الأمريكيين». مشيراً إلى أن «الهجمات الأخيرة للإرهابيين كلها انطلقت من منطقة التنف على الحدود السورية–الأردنية التي تقع فيها البعثة الأمريكية، والتي لم يسمح الأمريكيون للجيش السوري، الذي يلاحق مجموعات إرهابية بالاقتراب منها»، مضيفاً بلهجة التهديد : «إذا كان الجانب الأمريكي يعتبر هذه العمليات «حوادث غير متوقعة»، فإن القوات الجوية الفضائية الروسية في سورية مستعدة لبدء تدمير «مثل هذه المفاجآت» كافة، في المنطقة الخاضعة لهم –الأمريكيين–».

ويمكن التأكيد على الاستخدام السياسي لأداة الإرهاب، بالنظر إلى منهجية التزامن في العمليات الإرهابية من حين إلى آخر، ففي غضون 24 ساعة فقط شهدت مؤخراً كل من فرنسا والولايات المتحدة وكندا عمليات إرهابية راح ضحيتها 53 شخصاً وجرح حوالي 400 آخرون، في عمليات تبناها تنظيم «داعش».

على الرغم من تعقيد المشهد، وصعوبة السيطرة على الحوادث المتزايدة، إلا أن مربط الفرس يكمن في عزل أدوات الإرهاب عن الصراع السياسي الدولي القائم حالياً، فيما لو توفرت الإرادة الصادقة من قبل الغرب من أجل ذلك، وهو ما زال بعيد المنال حتى اليوم، فحتى تنظيم «داعش» المتمركز أساساً في سورية والعراق وليبيا، ترفض الدول الغربية التعاون العسكري والاستخباراتي المتكامل مع القوى الدولية الأخرى لمكافحته وعلى رأسها روسيا، ومن الصعوبة بمكان تحديد الآجال الزمنية لانتهاء هذه الظاهرة، طالما أن الصراع الدولي على أشده في الأصعدة كافةً، لكن المؤكد أن مستوى الاستثمار السياسي للإرهاب ينخفض تدريجياً، طالما أنّ أوزان القوى الصاعدة لا تتأثر مباشرة بهذه الأداة الرخيصة، وطالما أن مشروع تلك القوى قائم على إخماد بؤر التوتر حول العالم بشكل حقيقي، إنما تبقى الشعوب هي المتضرر الأكبر والمباشر مع استمرار هذه الظاهرة.

السعودية روسيا: تقاربات الأمر الواقع



في أول زيارة يجريها ملك سعودي إلى روسيا، وصل الملك سلمان بن عبد العزيز الأربعاء الماضي إلى موسكو، الذي أعرب عن أمله أن تحقق زيارته تعزيز العلاقات الثنائية، وخدمة الأمن والسلم الدوليين. وتضمنت الزيارة قمة عُقدت بين الملك سلمان والرئيس بوتين، نُوقشت خلالها العديد من الملفات الاقتصادية والسياسية، سواء على صعيد تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، لا سيما قطاع الطاقة، أو على مستوى الملفات الإقليمية والدولية، وتوّجت بتوقيع حزمة واسعة من اتفاقيات التعاون بين البلدين، والتي من شأنها تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية.

■ ديمة كتيلة

التقارب الروسي- السعودي قد يحمل في حال استمراره إمكانية التحكم والتأثير على سوق الطاقة العالمي وأسعاره

تحمل الزيارة الأولى من نوعها العديد من الدلالات، أبرزها وأكثرها وضوحاً هي: التغير في شكل العلاقات الدولية والمرتبط بتغير موازين القوى عالمياً. فالمملكة السعودية، الحليف التاريخي للولايات المتحدة، والمرتبطة بها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، إنما تؤكد بتوجهها الاضطراري نحو روسيا على التراجع الأمريكي – لمن لا يزال لديه الشكوك حول هذا الأمر– وبأن دول المركز الرأسمالي أصبحت غير قادرة كما السابق على احتواء الدولية الطرفية التابعة لها بحكم أزمتها السياسية والاقتصادية، من جهة أخرى فإن القوى الصاعدة بوزنها الاقتصادي والسياسي، تثبت نفسها على الساحة الدولية كجهة قادرة على ملء الفراغ وإدارة ملفات دولية على عدة أصعدة.

الانكفاء السعودي وبؤر التوتر

لا يمكن فصل السعودية واقتصادها، باعتبارها دولة تابعة ضمن المنظومة الرأسمالية، عن الأزمة الاقتصادية للمركز، فالاقتصاد الخليجي عموماً يعاني اليوم من تراجع، وهو ما يعتبر أحد دوافع الرياض للتقارب مع موسكو. وفي هذا السياق يمكن القول: إن تراجع فائض الريع النفطي السعودي، والذي تم توظيفه لخدمة أجندات المركز الرأسمالي خلال عقود مضت، إنما يعني أن الكثير من بؤر التوتر حول العالم والتي تم إشعالها بالمال السعودي ستنطفئ بشكل تدريجي، وأن الانكفاء السعودي في هذا السياق سيحمل بوادر حل للكثير من الملفات العالقة بما فيها الأزمة السورية. حيث أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، خلال مؤتمر صحفي مع نظيره السعودي عادل الجبير، أن الرئيس بوتين والملك سلمان اتفقا خلال اجتماعهما على أولوية محاربة الإرهاب، وضرورة التوصل إلى حل سلمي للصراعات في الشرق الأوسط.

تقارب أكبر منتجي النفط

التقارب الروسي– السعودي أكبر منتجي النفط عالمياً، قد يحمل في حال استمراره إمكانية التحكم والتأثير على سوق الطاقة العالمي وأسعاره، حيث قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف: «بطبيعة الحال، كان الوضع في أسواق النفط والتعاون الروسي السعودي من أجل تحقيق الاستقرار في هذه الأسواق، مطروحاً خلال المباحثات».

وفي هذا السياق تم الاتفاق على تأسيس صندوق مشترك سعودي– روسي بقيمة مليار دولار للاستثمار في الطاقة. ووقعت شركة النفط السعودية العملاقة «أرامكو»، خمس مذكرات تفاهم مع كبرى شركات الطاقة الروسية، على هامش أعمال منتدى الاستثمار السعودي الروسي، الذي انعقد في موسكو، وترافق مع زيارة الملك سلمان. حيث أشار، أمين الناصر، المدير التنفيذي لشركة «أرامكو»، إلى ذلك بقوله: «تستطيع السعودية وروسيا، وهما من كبرى الدول الغنية بموارد الطاقة على مستوى العالم، التعاون معاً لتحقيق التضافر من أجل إيجاد مستقبل أكثر استدامة للطاقة من خلال طرح مبادرات تشمل عدداً من المجالات من ضمنها التقنية والبحوث والابتكار».

كما حملت الزيارة اتفاقيات تعاون اقتصادية في عدة مجالات، قد تشكل رافعة حقيقية للاقتصاد السعودي وتحميه من التوغل في الأزمة، حيث أعلنت وزارة الصناعة والتجارة الروسية: أن السعودية تخطط للاستثمار في أكثر من 25 مشروعاً في روسيا، في مجالات صناعة السلع الاستهلاكية والزراعة والعقارات والبنية التحتية والنفط والغاز وغيرها، وأن روسيا مهتمة بـ«رؤية المملكة العربية السعودية 2030» حيث يكون الجانب الروسي على استعداد للمشاركة في تطوير قطاعات الاقتصاد السعودي العالية التقنية.

الاستدارة السعودية نحو روسيا والمتمثلة بالزيارة الأخيرة، وما تضمنته من تقاربات وتفاهمات سياسية واقتصادية، تثبت مرة أخرى: أن على القوى الدولية جميعها، سواء أكانت طرفية أم مركزية ضمن المنظومة الحالية، إن أرادت النجاة من المركب الغارق، والبحث لها عن مكان ضمن الخارطة الجديدة، أن تدرك ضرورة الانسحاب من النظام الدولي القديم وعلاقاته، والبحث عن آليات للتكيف مع النظام الجديد، وأن مصلحتها الحقيقية إنما تكمن مع قوى الشرق الصاعدة، وليس قوى المركز الرأسمالي المتراجع.

الصورة عالمياً



• كشفت وزارة الدفاع الروسية عن تفاصيل عملية خاصة نفذها سلاح الجو الروسي في سورية وأسفرت عن القضاء على نحو 60 مسلحاً من «جبهة النصرة» وإصابة زعيم التنظيم أبي محمد الجولاني.



• أعلنت القوات العراقية، سيطرتها على مركز الحويجة جنوب غربي كركوك، آخر معاقل تنظيم «داعش» شمالي العراق، سبقه استعادة القوات العراقية السيطرة على قاعدة «الرشاد» الجوية في الجنوب.



• اختتمت لجنة الحوار الليبي المنعقدة في تونس أعمالها التي بدأت الثلاثاء الماضي وناقش أطراف الحوار السياسي الليبي، تعديلات اتفاق الصخيرات، والتفاوض حول تركيبة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق.



• اشتبك محتجون مناهضون للعولمة مع الشرطة في مدينة تورينو الإيطالية السبت الماضي، في محاولة للوصول إلى مقر انعقاد اجتماع لدول مجموعة السبع، معنيٍّ بالعمل والبطالة.



• توقع وزير خارجية إيران، محمد جواد ظريف، انقلاب الإدارة الأمريكية على الاتفاق النووي مع بلاده، محذراً أوروبا من السير خلف واشنطن بهذا الخصوص، لأن ذلك سيقوض الاتفاق نهائياً.



• صادق مجلس الأمن الدولي، على مشاركة بعثة الأمم المتحدة في مراقبة تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة بين الحكومة الكولومبية وحركة «جيش التحرير الوطني»، التي ستستمر إلى نهايةِ 2018.

«حرب المخدرات» الرأسمالية...



إنّ التدقيق فيما يسمى «الحرب على المخدرات» هو شرط ضروري لفهم الدوافع الحقيقة وراء تلك الحرب، وعلى وجه التحديد توسّع النظام الرأسمالي إلى مناطق جديدة، أو إلى مناطق وفضاءات اجتماعيّة لم يكن قادراً على الوصول إليها سابقاً. فبالإضافة إلى كون هذه الحرب تعزز المصارف الأمريكية، وتدعم الحملات السياسيّة، وتغذي تجارة السلاح المربحة، يمكن لفرض سياسات «الحرب على المخدرات» أن تفيد شركات النفط والغاز والتعدين العابرة للحدود، والشركات التي تعمل في قطاعات مرتبطة بها.

■ دون بالي*
تعريب وإعداد: عروة درويش

هنالك قطّاعات أخرى تستفيد من العنف الذي تولده تلك الحرب، وهي: الصناعات التحويليّة، والنقل، وجزء من قطّاع الإتجار والبيع بالتجزئة، وخصوصاً تلك الشركات الكبيرة مثل: «والمارت»، إضافة إلى مجال أعمال العقارات في المكسيك والولايات المتحدة. إنّ «الحرب على المخدرات» هي حلّ طويل الأمد لمشاكل الرأسماليّة، وهي تجمع بين الإرهاب وصنع السياسات في مزيج نيوليبرالي متمرّس.

دور رأس المال

يجب علينا أن نعيد التفكير بتلك الحرب، فهي لا تتعلّق بالسياسات المتبعة لمنع المخدرات، بل باستخدام الإرهاب ضدّ السكان في المدن والمناطق الريفيّة، والاستفادة من الرعب والذعر اللذين تنشرهما من أجل تنفيذ سياسات تسهّل الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية. إنّها «حرب المخدرات» الرأسمالية.

لطالما شكّل النهب والربح والسلب دعائم الحروب منذ عصور ما قبل الاستعمار، ولكن لا يوجد سوى القليل من التركيز على دور التمويل والاقتصاد في الحروب. يقول كلاً من ماتس بيردال، ودافيد مالون، في بحث لهما عن كيفيّة توليد الصراعات والحفاظ عليها: أنّه قد تمّ إيلاء المصالح الاقتصاديّة الدافعة للحرب القليل من الاهتمام المنهجي، ولطالما اقتصر التحليل الاقتصادي في حالة «الحرب على المخدرات» على المضاربة بشأن أرباح الإتجار بالمخدرات، وتقارير عن غسيل الأموال في المصارف الكبرى. ولكن علينا، كما قال مالون وبيردال، كي نفهم الحروب اليوم بشكل جيد أن نفهم، بأنّ: «دور القطّاع الخاص العالمي، وتحديداً الصناعات الاستخراجية «البترول والتعدين»، هو دور رئيس».

حماية «النُّخب»

إنّ أحد العناصر الأساسية لفهم أثر «حروب المخدرات» في تعزيز الجماعات المسلحة غير النظامية، هو فهم أنّ هذه الجماعات سوف تبدأ عملها بتوفير الحماية لتجّار المخدرات، ولكنّها ستعمل فيما بعد لصالح من يدفع لها. فهم يعملون في وقت محدد لمصلحة تجّار المخدرات، ثمّ يضطلعون فيما بعد بمهمات القمع غير القانونية لصالح «النخب». إنّ بعضاً من هؤلاء «النخب» هم من السياسيين الذين ينازعون بعضهم البعض على السلطة السياسيّة، أو قد يكونون من ملّاك الأراضي الراغبين بطرد الناس الذين يعملون أو يسكنون في الأرض. ولكن وكما هو موثق، فإنّ هنالك عوامل هيكليّة تلعب دورها، حيثُ تُمنح الجماعات المسلحة غير النظامية حصانة تامّة للإفلات من العقاب، عند قيامها بأعمال الابتزاز وإرهاب السكان، وذلك عندما تكون تلك الأعمال لخدمة الرأسماليّة العابرة للحدود، أو لخدمة السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

إنّ الحرب على المخدرات هي حلّ طويل الأمد لمشاكل الرأسماليّة وهي تجمع بين الإرهاب والسياسة في مزيج نيوليبرالي متمرّس

يروج الإعلام السائد والدول القوميّة لفكرة الانقسام بين قوى الدولة وجماعات الجريمة، أيّ: أنّ الفساد هو نتاج بعض التفاح الفاسد في المجموعة. إن عدم الانجرار وراء هذه الثنائية يعني: أننا نتعلّم من تجارب الناس الذين تأثروا بشكل مباشر من نشاط المجموعات المسلحة المحصّنة ضد العقاب. وسبب هذه الحصانة هو ليس ضعف أو قصور الدولة، بل هي ممنوحة عمداً لسلسلة المجموعات تلك، والتي ترتكب الجرائم وأفعال الإرهاب بحقّ المواطنين والمهاجرين والفقراء. إنّ منح الحصانة للجهات المسلّحة الفاعلة، التي تصطفّ سياسياً إلى جانب الرأسمالية هو جزء من أسباب إطلاق هذه الحرب.

وكما قال الناشط المكسيكي، خافيير سيسيليا، أثناء مقابلة معه على خلفية اغتيال ابنه عام 2014: «هنالك حرب بين الدولة والدول الموازية. وحتّى يجيء الوقت الذي نفهم فيه بأنّ الجريمة المنظمة ليست مكونة من المجرمين، بل من خلايا دولة موازية مزودة بقوة نارية، وبقدرة على الإخضاع، وببعض القواعد الاجتماعية، وحتّى يجيء الوقت الذي نفهم فيه أنّ كلّ ما يحصل هو صراع للسيطرة على الإقليم وعلى حياة المواطنين، فسوف لن نتمكن من فهم المشكلة». ويشرح فرانسيسكو تشافيرا، وهو الناشط المكسيكي والمسؤول التعليمي في منطقة رينوسا، كيف تتفاعل حرب المخدرات مع دول الإقليم: «إنّ رئيس العصابة الحقيقي هو رئيس الدولة ومعاونوه الرسميون ومحافظو المدن. لقد وصلوا جميعاً إلى مناصبهم من خلال تمويلهم من مصادر غير مشروعة. إنّهم يحمون بعضهم البعض، وهم جميعهم متماثلون».

توسع رأس المال

توفّر هذه العناصر الجذرية للقمع والإرهاب الأساس لاستمرار وتكثيف التوسّع الرأسمالي في المكسيك وأمريكا الوسطى واللاتينيّة. وتلجأ الحكومات ورأس المال العابر للحدود إلى القمع من خلال الإرهاب، في محاولة لنزع ملكية الأراضي والأقاليم من الجماعات الموجودة فيها في جميع أنحاء الأمريكيتين والعالم. وكما لاحظ الباحث الاجتماعي راوول زيبيكي: «سيكون من الصعب على الرأسمالية أن تنجو إن فشلت في توطيد أشكال جديدة من السيطرة والإخضاع». ووفقاً لبروفسور الأنثروبولوجيا دافيد هارفي: «إنّ توسع الرأسماليّة يعتمد على التراكم من خلال نزع الملكية، والذي يمكن أن يشمل القيام بالتهجير القسري، وبخصخصة الأراضي العامّة أو التي تحوزها المجتمعات المحلية،

أداة توسع وهيمنة اجتماعية



وبقمع أشكال الإنتاج والاستهلاك التي يعتمدها السكان المحليون، وباستخدام الائتمان والدَّيْن من أجل تيسير التراكم عن طريق التجريد من الممتلكات من بين أشياء أخرى». هذا ما يحدث في الكثير من الدول اليوم، وتسهم الحرب على المخدرات في تسريع الكثير من هذه العمليات.

العسكرة والعنف

يمثّل نشر الجيش لمحاربة عدو داخلي – تجّار المخدرات في هذه الحالة– تحولاً حاسماً في السماح للدولة «الديمقراطية» بتبرير مهاجمة الجنود للمدنيين على التراب الوطني، عبر الادعاء بأنّ هؤلاء المدنيين هم مجرمون.

يعلّمنا التاريخ، أنّه يمكن استخدام ما يسمّى بـ«التدريب والإنفاق على مكافحة المخدرات» لتحقيق غايات متنوعة. يقول ستان غوف، مدرّب القوّات الخاصّة الأمريكية السابق، عن تدريب «قوّات مكافحة المخدرات من أجل كولومبيا»، بشكل صريح غير عادي: «لقد تمّ إخباركم، وتمّ إخبار عامّة الأمريكيين، بأنّ هذا التدريب كان من أجل مكافحة المخدرات. لقد كان التدريب الذي قدمته ينفع لكلّ شيء إلّا لمكافحة المخدرات. وضعت مناهج التدريب على غرار مناهج مكافحة التمرّد في النموذج الفيتنامي. لقد قيل لنا صراحةً: أنّ هذا ما نفعله، وقيل لنا أيضاً بأنّ نشير للأمر على أنّه تدريب لمكافحة المخدرات عند الإجابة عن التساؤلات. لقد كان واضحاً بأنّ أمر المخدرات هو مجرّد غطاء رسمي».

حتّى أنّ عضو «مجلس الشيوخ الجمهوري» جون ماكين، قد قال بنفسه عام 2002: «لقد استغنت السياسة الأمريكيّة عن كذبة أنّ الحكومة الكولومبيّة تحارب على جبهتين منفصلتين: واحدة ضدّ تجارة المخدرات، والأخرى ضدّ الإرهابيين المحليين. لطالما أصرّت الحكومة «الديمقراطية» لكولومبيا على أنّ الرابط الجوهري للإرهابيين المنخرطين في تجارة المخدرات هو ما يهدد المجتمع الكولومبي. تعترف السياسة الأمريكيّة الآن بهذه الحقيقة، وتهجر التفريق الخيالي بين مكافحة المخدرات، ومكافحة المتمردين».

يتم نقل العنف المرتبط بالمخدرات تبعاً للمكان الذي تضخ فيه الولايات المتحدة أموال «مكافحة المخدرات»، فهذا العنف يرتبط بشكل مباشر بالضغوط الخارجية وبتأمين الموارد لقوات الأمن المحلية. فالحرب على المخدرات تنتقل جغرافياً بين دول مثل: من كولومبيا إلى المكسيك، ومن هناك إلى أمريكا الوسطى والكاريبي...إلخ. ويعزز هذا الانتقال الجغرافي لـ«الحرب على المخدرات» العسكرة بشكل رسمي وغير رسمي في الدولة المعنية، وبهذا يعمّق قدرة الشركات العابرة للحدود على استغلال العمالة والموارد الطبيعية.

روابط تاريخية

ثمة روابط محددة بين الحروب – بما في ذلك الإبادة الجماعية– في أمريكا الوسطى خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، وبين ما يجري اليوم. فعلى سبيل المثال: في هجوم حديث قامت به مجموعة «زيتاس» الإرهابية في المكسيك، تم استخدام قنابل تعود إلى الثمانينيات، وهي ذات القنابل التي كانت تبيعها الولايات المتحدة للجيش السلفادوري. مثال آخر: الرابط الواضح بين حرب الستّة وثلاثين عاماً في غواتيمالا واليوم هم «الكايبيل»، وهم نخبة القوات الخاصة المسؤولون عن مذابح مروعة أثناء تلك الحرب، والذين يشغلون اليوم مناصب رفيعة كقوات «نخبة» حكومية وكأعضاء بارزين في مجموعات إجرامية. ومن أشهرهم: هوغو غوميز فاسكيز، أحد أعضاء «الكايبيل» السابقين المتهم بإدارة أعنف عمليات تهريب المخدرات في غواتيمالا. لقد اتُهم بالإشراف على قتل 27 مزارعاً عام 2011 بسبب نزاعهم على الأرض مع مالكها. تستمرّ أعمال العنف هذه في كامل أمريكا الوسطى، وتقوم بها مجموعات بالزي الرسمي أو بغيره، تحت ستار مكافحة المخدرات. ففي كولومبيا يتحوّل هذا النموذج من الأرض إلى السماء، حيث لا تزال القوى الجويّة تمطر الفلاحين المتمردين بالقنابل من الأعلى.

تُظهر لنا كولومبيا بشكل جلي استخدام القوات المحلية المدربة أمريكياً، لقمع المتمردين اليساريين والحركات الاجتماعية. فقد شهدت كولومبيا أطول حركات التمرد وأكثرها تعدداً، وهو ما يميزها عن بقيّة الدول. لقد شكّلت «الحرب على المخدرات» الأمريكية في جزء كبير منها قوات قمع المتمردين اليساريين، أو كما يدعوهم الخطاب الأمريكي الرسمي: «الإرهاب».

لقد تمّ في عام 1997 إضافة اسم «قوات كولومبيا الثورية المسلحة، FARC» إلى لائحة المنظمات الإرهابية الخارجية لوزارة الخارجية الأمريكية، وتم وصمها بعد أحداث 11 أيلول بتعاملها بالمخدرات، حيث أعلن الأمريكيون بأنّ مليشيات «FARC» هي المسؤولة عن أهم ممر للكوكائين الذي ينقل نحو الشمال. لكنّ هذه الادعاءات ليس لها في الواقع أساس من الصحة. لقد قدّرت الحكومة الكولومبية في عام 2001 بأنّ القوات شبه العسكرية تسيطر على 40% من تجارة المخدرات، بينما تسيطر القوات الثورية على 2,5% منها فقط.

لقد اعترف قائد قوات الدفاع الكولومبية، كارلوس كاستانيو، في مقابلة تلفزيونيّة أوائل التسعينيات: أنّ 70% من المنظمات شبه العسكرية تتلقى تمويلها من تجارة المخدرات. وقد دخلت الحكومة والجيش عام 2003 في مفاوضات مع المنظمات شبه العسكرية من أجل تفكيكها، وإعادة دمج أعضائها في المجتمع، وبحلول عام 2006 انبثقت العصابات الإجرامية «بانداس» أو «باكريم». ويتم الترويج لهذه المجموعات بأنها غير مؤدلجة – لا تنتمي للجناح اليساري ولا لليميني– لكنّها تتكون بغالبيتها من القوات شبه العسكرية التي لم يتم تسريحها.

وهم الحرب على المخدرات

لا يمكن الادعاء بأنّ هدف الحرب على المخدرات هو: وقف تدفقها. نحن نعلم بشكل موثّق بأنّ كميّة المخدرات التي تدخل إلى الولايات المتحدة لم تنخفض بعد القيام بأعمال وإجراءات الحرب على المخدرات. فمثل هذه الإجراءات تستهدف تحسين ظروف الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع توسّع الرأسماليّة، وليست مهتمّة بوقف تدفق المخدرات.

إنّ برامج مكافحة المخدرات التي دعمتها الولايات المتحدة، سواء في كولومبيا أو المكسيك أو منطقة الكاريبي أو غيرها، تزيد من تدفق المخدرات، وكذلك من انتشار العنف. لقد كتب، ديل سكوت، عام 2003: «يزدهر الإتجار بالمخدرات في أوقات الصراع. ومن الواضح أنّ التدخلات الأمريكية العسكرية في مناطق المخدرات قد صاحَبَها، وسيستمر الأمر كذلك، زيادة كبيرة في تدفق المخدرات إلى الولايات المتحدة. إنّ هذا الازدهار في تجارة المخدرات سببه الجهود الأمريكية وليس رغماً عنها». مثال: بعد أن انتقلت الولايات المتحدة من فرض العقوبات على كولومبيا إلى إطلاق «خطّة كولومبيا «Plan Colombia التي دربت فيها القوات الكولومبية وزودتها بالدعم العسكري من أجل منع الكوكائين– والذي كان يهدف في الحقيقة إلى حماية الاستثمارات الأجنبية– منيت هذه الخطّة بالفشل الذريع من حيث أهدافها المعلنة في مكافحة تجارة المخدرات. لكنّ صانعي السياسة الأمريكيين قدّروا نجاح هذه الخطّة من نواحٍ أخرى: لقد شهدت كولومبيا في الفترة التي تلت البدء بالخطّة أسرع نمو للاستثمارات الخارجية في كامل أرجاء أمريكا اللاتينيّة. وكذلك توقيع اتفاقيات التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة ومع كندا.

لا تقف إجراءات الحرب على المخدرات عند الدول الجنوبية، بل تمتد إلى الولايات المتحدة. فأكثر فترتين شهدتا حالات جرائم قتل مسجلة في الولايات المتحدة في القرن العشرين كانت بين عامي 1915 و1930، أثناء حظر المشروبات الكحولية، وبعد إعلان نيكسون الحرب على المخدرات.

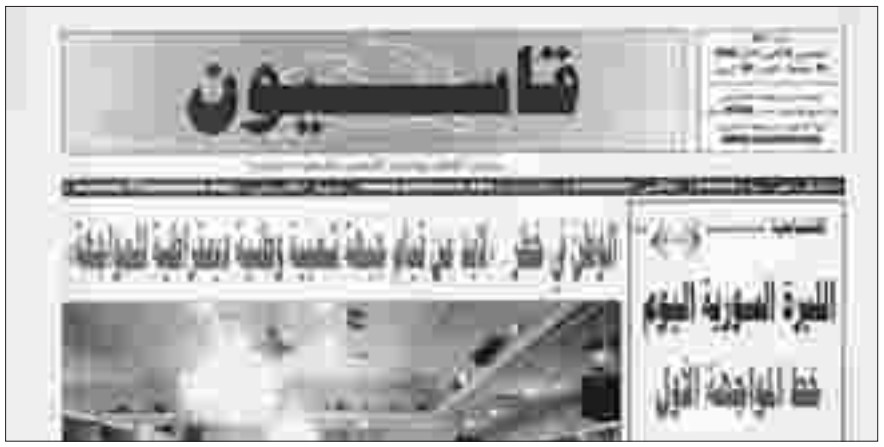
لا تتعلّق تلك الحرب بمنع المخدرات بل باستخدام الإرهاب ضدّ السكان والاستفادة من الذعر الذين تنشره من أجل تنفيذ سياسات تسهّل الاستثمار الأجنبي

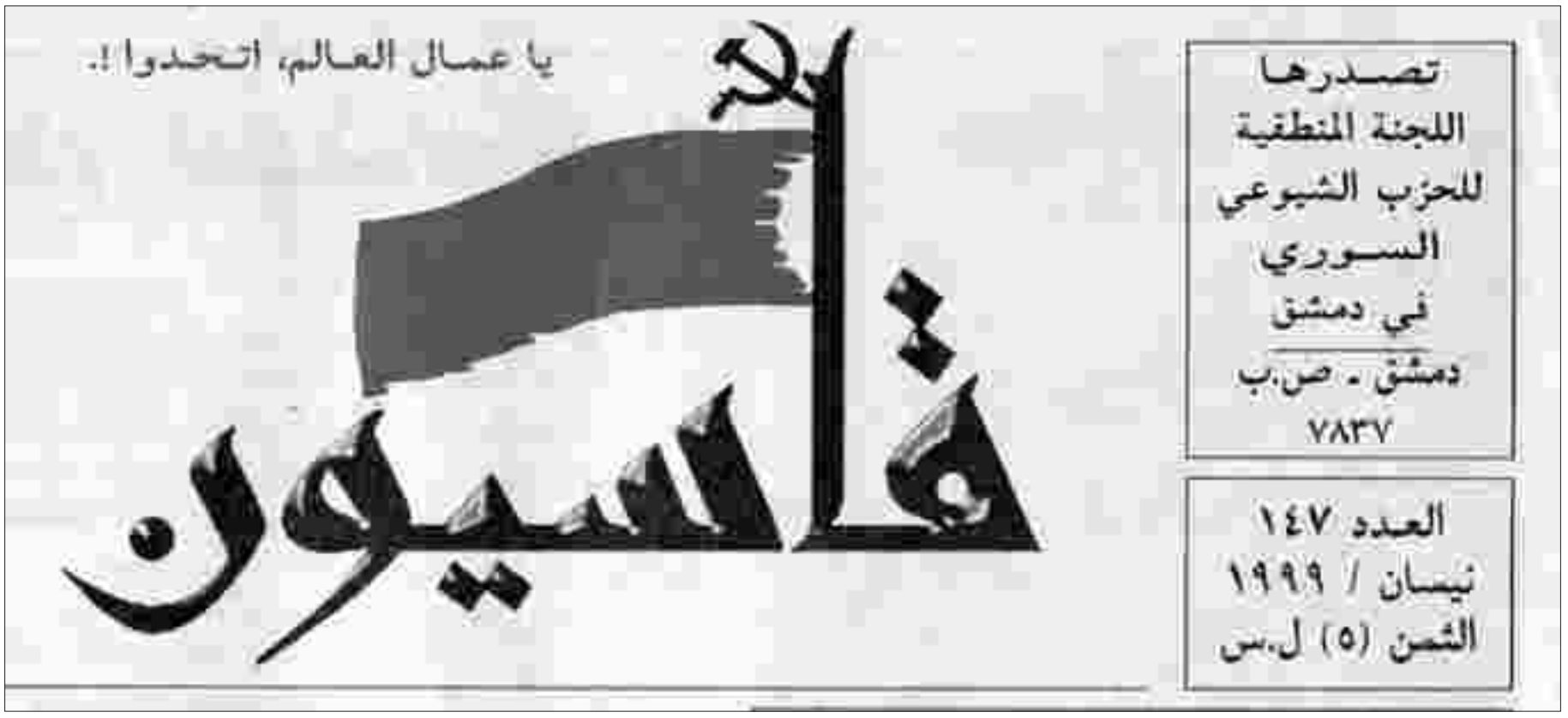
أداة هيمنة اجتماعية

إنّ «الحرب على المخدرات» داخل الولايات المتحدة، توفّر آلية للرقابة الاجتماعية، باستخدام التجريم والحبس الجماعي الذي يستهدف الفقراء والعمّال والمهاجرين و«المجتمعات الملونة». ويعتمد نموذج «حرب المخدرات» خارج الولايات المتحدة على استخدام الإرهاب من أجل فرض الهيمنة الاجتماعية. لذلك يجب أن يُفهم إنشاء قوات شرطة ووحدات جيش لمكافحة المخدرات، والإنفاق عليها، ضمن سياق الرأسماليّة والحرب العالمية، وفي هذا السياق يعدّ الاستحواذ على الأراضي والموارد، بما في ذلك السيطرة المتزايدة على العوالم الاجتماعية وقوى العمل، حافزاً حاسماً. يوفّر خطاب «حرب المخدرات»، الذي تروّج له الحكومات، وتنشره وسائل الإعلام السائدة، تعمية فعّالة لإثارة الذعر الأخلاقي لدى العامّة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى فرز ومبالغة في التقسيم الاجتماعي، مثل: التفريق بين المنخرطين وغير المنخرطين بنشاطات غير مشروعة، وهو ما يؤثر على العلاقات ضمن المجتمع، وصولاً إلى مستوى الأحياء والجماعات المحلية ومنظمات الفلاحين.

50 عاماً من قاسيون











كل قاسيون وأنتم بخير

تستعد شعوب العالم في الأيام القادمة لإحياء مئوية ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى «1917-2017»، وإحياء الذكرى الـ 50 لاستشهاد الطبيب والمقاوم الأرجنتيني تشي غيفارا في غابات بوليفيا، ستقام فعاليات كبرى في كامل الكرة الأرضية بتلك المناسبات كمحطات هامة في تاريخ نضال البشرية، للتحرر والانعتاق من الظلم والاستثمار.

■ آلان داود

في محطة هامة من تاريخ البلاد، قطعت جريدتنا «جريدة قاسيون» نصف قرن من عمرها الوطني والحزبي والصحافي «1967–2017»، خمسون عاماً منذ صدور العدد الأول، كانت «قاسيون» خلالها صوتاً للكادحين السوريين في المراحل والمحطات السياسية المختلفة التي مرت فيها سورية وما تزال.

خمسون عاماً و831 عدداً والعديد من المراسلين والمحررين والمخرجين، وآلاف المواد المنشورة، وشعار كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، هي حصيلة قاسيون بالأرقام، لكنها أكثر من ذلك سياسياً وإعلامياً وشعبياً، لن يقاس ذلك بالأرقام بل بوزنها وتأثيرها السياسي والمعرفي.

كانت قاسيون نشرة منطقية لمنظمة الحزب في دمشق منذ عام 1967، تواتر صدورها شهرياً أو كل عدة أشهر واختلف شكلها عدة مرات حتى عام 1998، بعد ذلك أصدرها الشيوعيون السوريون كجريدة نصف شهرية بـ 16 صفحة بناء على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري 2003/12/18، تحولت إلى أسبوعية بـ 12 صفحة عام 2007، و16 صفحة عام 2011، أصبحت ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي 2011/12/3. اعتباراً من العدد 613 تموز 2013 صدرت الجريدة أسبوعياً بحلتها الجديدة وبـ 24 صفحة، واعتمد الشكل الحالي للجريدة منذ العدد 700 في نيسان 2015.

بعد هذا الطريق الطويل والشاق، تركت «قاسيون» بصمتها على الحياة العامة في سورية، تركت تجربة معرفية متراكمة خلال مسيرتها النضالية العريقة، وحققت قفزات كبيرة في العقد الأخير من تاريخ البلاد في الشكل والمحتوى. لا بد من توجيه التحية إلى الرواد الأوائل من المحررين بهذه المناسبة.



بعد 100 عام على ثورة أكتوبر، و50 عاماً لصدور «قاسيون» ما تزال الاشتراكية هي الحل، وما زالت «قاسيون» تشق طريقها وتراكم تجربتها المعرفية والإعلامية، لتحقيق كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار. كل قاسيون وأنتم بخير.

أخبار ثقافية



عازفة أوكرانية في حمص

أقيمت على مسرح دار الثقافة بحمص يوم 2017/10/3 أمسية عزف منفرد لموسيقا عالمية على البيانو، أداء العازفة الأوكرانية مارينا بوهايتشوك. عزفت بوهايتشوك في برنامج أمسيتها مقطوعات لبيتهوفن وباخ وهاندل وتشيرني وموتسارت وكاميل سنسانس وشوبان وفاليري ساباروف وسيرغي رخمانينوف، كما عزفت معزوفات سوناتا «ضوء القمر» وبريامبولا وباسكاليا وايتود وفرانس توزيع فلاديمير كوروفيتس ونوكتورن وإيليغيا وبريلود. يذكر أن مارينا بوهايتشوك خريجة أكاديمية أوديسا للموسيقا، اختصاص أوبرا وبيانو، وشاركت في عدة مسابقات وعروض عالمية في دول حاصلة على عدة جوائز، وهي مديرة فرقة روسيا المسرحية الموسيقية، كما عملت مدرسة للغة الروسية في مديرية تربية حمص.



كتاب عن العلاقات السورية-الأرمنية

بمناسبة مرور 25 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين سورية وأرمينيا، صدر كتاب للدكتور أرشاك بولاديان بعنوان «العلاقات السورية الأرمنية شراكة تاريخية»، عرض فيه د.بولاديان محطات من تاريخ الشعب الأرمني والعلاقات الموغلة في التاريخ مع البلاد العربية قائلاً: إن مستوى العلاقات بين سورية وأرمينيا ما هو إلا انعكاس للتاريخ المتجذر بينهما ونتيجة للمواقف الواحدة في السياسة والثقافة، عرض أيضاً المواقف الإنسانية للشعب السوري أثناء المذابح الأرمنية. يذكر أن د.بولاديان كان من كتاب معهد الاستشراق السوفييتي في أرمينيا منذ الستينات وله مؤلفات عن الشعوب العربية والأرمنية والكردية ونضالها المشترك عبر التاريخ، وهو حالياً سفير أرمينيا في سورية.

كانوا وكنا



يتذكر عمال سكك الحديد في سورية بنار من الحنين عملهم في الخطوط الحديدية قبل الأزمة، يتشوقون إلى قيادة القطار في سورية الجديدة بعد أن توقفوا عن العمل قسراً لسنوات، قال أحد السائقين: «لي أمل كبير أن أقود القطار ثانية إلى محطة حلب، وإلى المحطات السورية كلها».

تعود الصورة إلى سنوات عديدة قبل الحرب، في محطة شيخانة على خط الحديد حلب – اللاذقية، بعدسة السائق محمد سعيد محمد «عامودا» الذي أوقفته الحرب عن العمل مع بقية زملائه. فهل سيعود قطار بسطاء السوريين إلى العمل قريباً؟

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/10/06» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«مثقفون».. بين قوسين!



تضج أوساط التواصل الاجتماعي، وأجهزة الإعلام الرسمية وغيرها، بأصوات «مثقفين» من كل حدب وصوب، وبطروحات ساذجة لا ترقى بمعظمها لأن تكون توصيفاً حقيقياً، وواقعياً لما يحدث في الأزمة السورية، لا بل بعيدة كل البعد عن المثقف ودوره المنوط به في المجتمع، وفي تغيير مجرى الأحداث باتجاه المصلحة الشعبية، التي لا تعلو فوقها أية مصلحة.

■ أحمد علي

المثقف التقليدي والعضوي..

«كلُ الناس مثقفون»، هذا ما جاء على لسان الباحث والمفكر الإيطالي المعروف غرامشي، فكل الناس يمتلكون تفسيرات وتصورات متباينة حول الطبيعة والمجتمع، لكن بين هذا الجمع الغفير من المثقفين، ميّز غرامشي لاحقاً بين نوعين أساسيين للمثقفين، الأول: هو ما أطلق عليه اسم «المثقفين التقليديين/ المحترفين»، وعند هذا النوع، يمكن عرض شريحة كبيرة من الناس، فهؤلاء تتحدد ثقافتهم بإحداثيات مهنتهم، وشكل وجودهم الاجتماعي، ويغلب على معظمهم عيش حيادي، وتفكير مع الذات، ونجد في موقع المثقفين المحترفين كلاً من رجال الدين والمهندسين والحرفيين والأطباء...إلخ، وعلى عكس ما هو سائد ومعروف في الوعي الشعبي؛ فليس المنتجون لألوان الثقافة والفنون المختلفة والأدباء إلّا جزءاً صغيراً منهم.

وعلى العكس من ذلك أيضاً، فإن «المثقفين العضويين» «النوع الثاني للمثقفين حسب غرامشي» لا يتميزون بمهنتهم، وموقعهم الاجتماعي، بل بوظيفتهم الاجتماعية فهم «مجموع العناصر المفكّرة والمنظمة في طبقة اجتماعية أساسية معينة».

الفارق بين المثقف «التقليدي» و«العضوي» أن الأول: يسكن عالياً هناك، في البرج العاجي خاصته، وينظر منه للناس، وبذلك يظن أنه أعلى منهم، بينما الثاني: هو من يحمل هموم المحرومين والكادحين، والفقراء..

المثقف والإعلام..

ربما من الكافي اليوم، أن يطل المثقف المفترض عبر الشاشة الملونة أو عبر مقالة في صحيفة ما، حتى يفعل فعله، ويبدأ بتحليلاته البارعة وبإعطاء الحكم، فلكل مشكلة حكمة! ويجد الإعلام ضالته في هؤلاء لذلك يلعب دوراً كبيراً في تظهيرهم، وطالما أن الإعلام في العالم كله تابع لحكومات الدول ومشاريعها، فبذلك هو إعلام سلطة، أكثر من كونه إعلاماً وطنياً أو شعبياً، فما نراه مقابل وجوهنا منذ الصباح إلى نهاية اليوم هو مثقف من نوع معين ومحدد، ويمكن تسميته بـ«مثقف السلطة».

أما عن المثقف السابق، فحدّث ولا حرج، فقد تكون نصف ساعة منه وهو قابع على الكرسي في أحد «الستديوهات» التلفزيونية، تحمل سموماً يدفع ثمنها الشعب دماءً وخراباً وحروباً..

قد يقول القارئ: إن ما نقوله يحمل إجحافاً كبيراً، ولكن كيف يمكن أن نصوّر من روّج منذ بداية الأزمة السورية، لأقاويل الحسم العسكري والإسقاط بوصفها حلولاً على مدى سبع سنوات، بعد أن أسقط الواقع هذه المقولات وأصحابها، وثبت أن الحل السوري هو حل سياسي؟

كيف يمكن أن نصوّر من روّج للثنائيات الوهمية بوصفها إحداثيات أساسية للصراع، كالثنائيات الطائفية، أو القومية، بعد أن أثبت الشعب بنفسه حجم تلاحمه الكبير على مدى هذه السنوات كلها؟ وعلى سبيل المثال، لا الحصر، نجد أن الموقف الشعبي من المنتخب الرياضي الوطني ودعمه الكامل له، هو تعبير عملي عن هذه الحقيقة بأحد وجوهها، وما ظهر جلياً في الفترة الأخيرة أن الجميع على حد سواء، ينتظرون بفارغ الصبر مباراة المنتخب وفوزه وتقدمه على المستوى العالمي، والمنتخب نفسه يضم لاعبيين، يشكلون فريقاً واحداً يمثل الشعب والبلد، بالرغم من أنهم من عدة طوائف، ومن عدة محافظات سورية، ومن عدة انتماءات سياسية، وهذا أقل ما يقال، ونصوغهُ هنا ببساطة شعبية، فنحن نحب البساطة، و«البساط الأحمدي»! لا نجد إجحافاً بما نقول، فما هؤلاء إلا أناس يعبرون عن أنفسهم، وعن مشروع الجهة الإعلامية التي تظهّرهم.. فليذهبوا إلى الجحيم، هم ومموليهم و«ثقافتهم»..

ليس كل ما يُسمى مثقفاً أصبح كذلك فالمثقف هو ذلك الإنسان المنخرط في هموم مجتمعه حتى الصميم والمسؤول عن كل كلمة يقولها تجاه شعبه

«الحيادية» كأداة مزيفة..

الجميع من هؤلاء، يوصّفون الأمور، ويقفون مكتوفي الأيدي، بذريعة «الحيادية» و«الموضوعية»، ولا شك أن التوصيف مهمّ كخطوة أولى«على فرض صحته طبعاً»، لكن ما الفائدة التي نجنيها من التوصيف، إن كان هذا التوصيف خالياً من تحليل الأمور تحليلاً علمياً يؤسس للدخول على خط التحكم في هذه الأمور وتغييرها من أجل المصلحة الشعبية؟ فالجميع يقطنون هنا، هم ليسوا على المريخ، ويمكنهم أن يوصّفوا الأمور ربما بدقة وصدق أكثر من هذا المثقف المفترض، إنما ما يهم الجميع هو التغيير، هو الحل، هو الخلاص من هذه المشاكل التي تسلب حلاوة الحياة..

يقولون: إنهم منحازون للعلم والمعرفة، وبعد حين تجد أنهم يوظفون كل فصاحتهم كلها لتبرير سلوك الطرف الذي يقفون معه، ضاربين بعرض الحائط العلم والنظرية المعرفية، فهل المطلوب هو أن نجد التبريرات؟! ما هذه الفانتازيا الثقافية؟! إن مهمة المثقف ووظيفته هي دوره النقدي في معالجة الظواهر والمشاكل، لا صنع «البروباغندا» والتبريرات، لأن ذلك يجعله جزءاً من هذه المشاكل وامتداداً لها..

ليس كل ما يُسمى مثقفاً، أصبح كذلك، فالمثقف هو ذلك الإنسان المنخرط في هموم مجتمعه حتى الصميم، والمسؤول عن كل كلمة يقولها تجاه شعبه، وهو ذلك الإنسان الذي يضع على عاتقه في كل لحظة، إعادة ترتيب أفكاره وتصوراته، وتخليصها من الترسبات المظلمة، وجعلها أكثر واقعية يوماً بعد يوم، وهذا كله ليس للتنظير والاستعلاء على الناس، بل من أجل توظيفه في إرساء دعائم التغيير في المجتمع.

وبكلمة أخيرة، إن مفارقات المشهد السوري تظهر بأن الشعب السوري قد تجاوز هذه الفئة الطارئة على الثقافة، وتحليلاتها، وتوصيفاتها، معبراً عن أعلى مستويات الوعي تجاه أزمة بهذه الخطورة!